

المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

دراسات المستقبل

تآكل القيادة الأحادية

مستقبل وتحديات النظام الدولي القائم على القواعد

عزت إبراهيم



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة
FUTURE for Advanced Research & Studies

تآكل القيادة الأحادية
مستقبل وتحديات النظام الدولي القائم على القواعد

عزت إبراهيم
صحفي وباحث في العلاقات الدولية

العدد 18، يوليو 2024



دراسات المستقبل
FARAS STUDIES

مركز المستقبل

مركز تفكير (Think Tank) مستقل، أنشئ عام 2014، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل إشكالية حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ، خلال المرحلة الحالية، من خلال رصد وتحليل وتقدير "المستجدات" المتعلقة بالتحولات السياسية والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية والثقافية، المؤثرة على مستقبل منطقة الخليج، وفي نطاق الشرق الأوسط عموماً.

عن سلسلة "دراسات المستقبل"

سلسلة دراسات أكاديمية، غير دورية، تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" في أبوظبي، تتناول الاتجاهات والتحولات الرئيسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والأمنية، والتحولات في الظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في إعادة تشكيل مستقبل الشرق الأوسط والعالم أجمع، ويركز كل عدد، من سلسلة "دراسات المستقبل"، على دراسة قضية واحدة، تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي، تتسم بالتعقيد وتعدد وتشابك الأبعاد.

سياسة النشر

تعتمد سياسة النشر في دراسات المستقبل على التكليف المباشر للكتاب والمتخصصين، ويمكن قبول مقترحات الباحثين والمحللين من دول المنطقة والعالم، لإعداد موضوعات للنشر في السلسلة، عبر الإرسال أو الاتصال بمسؤول التحرير.

للاتصال والمعلومات

سكاي تاور ، جزيرة الريم، الطابق (31)
ص.ب 111414 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
هاتف: 4513 444 2 971+
البريد الإلكتروني: Email: info@futureuae.com
الموقع الإلكتروني: www.futureuae.com

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "دراسات المستقبل" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

المحتويات

مقدمة

يُعد مصطلح "النظام القائم على القواعد" (Rule-based Order) في الوقت الحالي من بين المصطلحات الأكثر تداولاً في أروقة السياسة العالمية؛ إذ يرى المتخصصون في دراسات النظام الدولي أن ذلك غالباً ما يكون استجابة لواقع معاكس -أي غياب القوانين الدولية، وعدم فعالية أو افتقار تطبيق الأحكام، والميل أكثر لترسيخ نظام قائم على القوة[1]، ويظل التوافق إما على التعريف العام أو الاعتراف به ضمنياً- إذ يشير مصطلح النظام القائم على القواعد إلى "التزام مشترك من جانب البلدان بإدارة سلوكها وتفاعلها وفقاً للقواعد والمبادئ المتفق عليها، والتي تمت صياغتها بوضوح في أشكال مختلفة من وثائق التعاون الدولي". وهناك اختلافات كبيرة في وجهات النظر حول طبيعة النظام وتكمن الاختلافات في التفاصيل، خاصة عندما تتأثر بمصالح الفاعلين، وقيمهم، وقوتهم المتصورة في ظل الديناميكيات المتطورة لأشكال التحالفات الإقليمية والدولية.

وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة تصاعد الحديث عن النظام الدولي القائم على القواعد؛ إذ ظهر في أدبيات عديدة منها المراجعة الخاصة بالاستراتيجية الأمنية للمملكة المتحدة عام 2015، التي أكدت الالتزام بالنظام الدولي القائم على القواعد، ثم جاءت الإشارات متتابعة لتصبح أكثر شيوعاً في أعقاب استفتاء عام 2016، بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وانتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة في نفس العام. وتوالت التأكيدات الغربية لأهمية العمل على تقوية النظام القائم على القواعد والأحكام في السنوات التالية بعد أن احتدمت المنافسة مع الصين وروسيا وتحديهما للهيمنة الأمريكية.

وتسعى هذه الورقة إلى استطلاع آفاق النظام الدولي القائم على القواعد والمدعوم غربياً، في مواجهة رفض أطراف دولية أخرى لاستمرار هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين على النظام الدولي ومطالبتهم بالالتزام بالقانون الدولي في إطار الأمم المتحدة.

أولاً: النظام الدولي بين القوى التقليدية والقوى الجديدة

تدور إحدى أهم القضايا الجدلية على المستوى العالمي اليوم حول ما إذا كان النظام الدولي لعالم ما بعد عام 1945 كما نعرفه يقترب من نهايته أم أن القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة سوف تحافظ على الانفراد بقيادة النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام. ففي حين تظل الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة، فإن هناك إرهاصات لتحركات قوى أخرى تتنافس على تبني رؤى لمستقبل متعدد الأقطاب وتجادل في ضرورة العودة إلى تطبيق قواعد القانون الدولي بدلاً من الهيمنة الغربية.

1- النظام الدولي وفق قواعد القوى الغربية:

إن القواعد التي يدعو الغرب إلى احترامها، وفق النظام القائم على القواعد والأحكام، يُنظر إليها بأنها غير ملزمة للغرب ذاته عندما تتصل بقضايا تحمل إدانة لسياساته، بينما يتعين على الدول الأخرى خارج المنظومة الغربية الالتزام بتلك القواعد والأحكام. كما أن الطبيعة غير المحددة للقواعد والأحكام والفشل في النظر في علاقتها بالقانون الدولي قد أدت إلى فيض من التساؤلات عن توظيف النظام القائم على القواعد من جانب الولايات المتحدة. فالطريقة التي تبرر بها الولايات المتحدة الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي من قبل قواتها، أو قوات حلفائها المقربين، أدت إلى انتقادات تصل إلى حد السخرية بسبب استخدام الولايات المتحدة النظام الدولي القائم على القواعد بما يخدم التحالف الغربي وحده[2].

وعلى مدى فترة زمنية تمتد أكثر من عقد، يبدي صناع السياسات الغربيين أسفهم لتآكل "النظام الدولي القائم على القواعد"[3]، ويقول الباحث ستيوارت باتريك، إن هؤلاء السياسيين قد تركوا أسئلة صعبة دون إجابة مثل: ما هي القواعد التي نتحدث عنها بالتحديد؟ ما هي المجالات التي تغطيها؟ وما هو نطاقها وعمقها؟ أين تكون القواعد الحالية كافية؟ وأين تحتاج إلى التحديث، أو التخلص منها، أو إنشائها من جديد؟ وأخيراً، أين تتقارب أو تتباعد مواقف الفاعلين العالميين الرئيسيين بشأن مثل هذه الأمور؟ وهل هناك احتمالات لتضييق الفجوات القائمة[4]؟

هناك تصورات غربية، في مواجهة تلك الأسئلة، ترى أن التحدي الذي تواجهه النظم متعددة الأطراف القائمة، التي تتحكم فيها القوى الغربية، يأتي من ثلاثة مصادر على الأقل: "من القوى الاستبدادية والناشئة التي تسعى إلى قلب (أو على الأقل مراجعة) القواعد العالمية القائمة لتعكس رؤاها للنظام العالمي وتفضيلاتها الوطنية؛ ومن مجموعة متنوعة من الدول النامية التي تعتبر النظام الدولي الحالي موجهاً ضدها بالأساس، وهناك مجموعات داخل الغرب نفسه؛ إذ تتمرد أحزاب سياسية وفئات من الجماهير ضد المؤسسات الدولية الموروثة وتسعى إلى تغييرها، باعتبارها لم تعد، من وجهات نظرها، مناسبة للغرض، أو متسقة مع القيم المتطورة، أو قادرة على تعزيز أهداف وطنية محددة"[5].

يكثر النقاش اليوم حول النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام، في سياق تصاعد المنافسة بين القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والصين؛ إذ تتعلق المنافسة بحيازة المزيد من القوة، ويستعر الصراع على من يملك التأثير الأكبر في عملية وضع القوانين -وبالتالي صياغة أو صنع النظام- سواء كان جديداً تماماً أم بإدخال تحسينات على النظام القائم. والجدير بالإشارة هنا، أن القوى الكبرى تحظى بمزايا واضحة وبظروف مواتية، في السياسة الدولية، بما في ذلك الحصول على الدعم من الدول الأخرى الحليفة. ويمكن للدول المهيمنة -بما فيها تلك التي ليست على وفاق في علاقاتها- أن تعمل على تقويض النظام القائم، بدلاً من تعزيز شرعيته وفعاليته، في ظل التأثير الكبير الذي تتمتع به على الساحة الدولية. ويُعد عدم قدرة منظمة الأمم المتحدة، وغيرها من مؤسسات الحوكمة العالمية، على القيام بأدوارها تحت تأثير التنافس بين الولايات المتحدة والصين مثالاً واقعياً على تقويض فعالية المؤسسات التي تشكل العمود الفقري للنظام الدولي[6].

تقوم القوتان الكبريان، الولايات المتحدة والصين، من خلال منافساتهما الشديدة، بتقويض النظام العالمي عبر تجاوز القوانين القائمة -بالانسحاب من المؤسسات متعددة الأطراف أو إساءة استخدامها، أو تعطيل آليات التعاون الدولي، أو تكثيف الانقسامات داخل النظام الدولي- ويصبح مصطلح "النظام الدولي القائم على القواعد" جزءاً من حوارٍ مستمرٍ حول القيادة العالمية، في ظل قوتين كبيرتين تدعمان رؤى مختلفة للعلاقات الدولية، وهي رؤية واشنطن (القوى الغربية) مقابل رؤية بكين (القوى الصاعدة).

2- أنماط جديدة لتنظيم العلاقات الدولية:

هناك آراء تشير إلى أن العالم يشهد الآن، وبقيادة الغرب، مرحلة مضطربة من الناحية الاقتصادية غير أن "السبب الرئيسي لم يكن ظهور نظام بديل بقيادة الصين، بل كان الإجهاد الداخلي للنظام الدولي هو الذي أدى إلى تفاقم الشكوك في مختلف أنحاء العالم حول مدى فعالية النظام وشرعيته"[7]. ويتوقع هذا الرأي عدم ظهور نظام دولي جديد في أي وقت قريب. وبدلاً من ذلك، يشير أصحابه إلى تزايد عدد البلدان التي ستلجأ إلى تأمين نفسها من خلال بناء بدائل للنظام الذي يقوده الغرب، وهو ما يهدد النظام

العالمي بزيادة التفتت والتشظي، وتآكل الدور القيادي الذي تضطلع به الولايات المتحدة، والتعجيل بالتحول إلى الفوضى على نطاق النظام بالكامل[8].

ومن خلال التجارب التاريخية الصعبة التي يمر بها العالم تظهر أنماط من تنظيم العلاقات الدولية. فبعد التجربة التي مر بها العالم في الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين، تشكل الإدراك الشعبي حول نظام دولي مبني على القواعد، بديلاً عن حالة الإكراه الدولي التي مورست من قبل القوى العظمى حتى منتصف القرن. وقد كان النظام الدولي الذي بُني بعد الحرب العالمية الثانية، وتم توطيده خلال الحرب الباردة أيضاً بالمعتقدات الليبرالية والدولية المشتركة بين النخب السياسية في البلدان الغربية، مصمماً لمواجهة التحديات المفترضة من البلدان الاشتراكية والدول القومية في مناطق أخرى، وأيضاً، لمواجهة تيارات العزلة في الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، تطلعت البلدان الصغيرة والمتوسطة إلى النظام الدولي المبني على القواعد كمنصة محايدة؛ إذ كانوا يأملون في الوقوف على قدم المساواة مع البلدان الأقوى من أجل الحماية من الترهيب أو الإكراه. لكن في حقيقة الأمر؛ فإن المعضلة التي لا يمكن التغلب عليها في كل التجارب التي مر المجتمع الدولي هي أن الدول الأقوى تفضل، في كثير من الأحيان، استخدام النظام الدولي المبني على القواعد والأحكام، كوسيلة لفرض إرادتها على الأطراف الأضعف[9].

ومع ظهور أقطاب جديدة في النظام الدولي، في العقد الأخير، فإن النظام متعدد الأطراف القائم على القواعد بات ينظر إليه اليوم باعتباره "نظاماً غربياً"، وقد تم إدخال تعديلات عدة عليه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي السنوات الخمس والسبعين الماضية، أدى التطور التكنولوجي، وخاصة في مجال النقل والاتصالات، إلى جعل العالم أكثر تواصلاً من أي وقت مضى. وقد تغيرت ديناميكيات المنظمة العالمية (الأمم المتحدة) مع ظهور أكثر من 100 دولة جديدة، ثم ظهور عالم ثنائي القطبية، وبعد نهاية الحرب الباردة؛ ومن ثم استقرار نظام القطب الواحد، بدأت مرحلة صعود الصين كدولة محورية في النظام الدولي. كما ظهر التأثير المتزايد للمجتمع المدني والشركات العابرة للحدود في الشؤون العالمية، وبرزت تحديات جديدة مناخية واجتماعية وتكنولوجية، وهو ما يدفع أطرافاً عدة إلى المطالبة بإعادة النظر في النظام القائم[10]. فقد كان ينظر إلى النظام القائم على القواعد والأحكام باعتباره حاصل تفعيل القواعد والأحكام والمعايير في إطار مؤسسات تعمل على الحفاظ على نظام متماسك للحوكمة العالمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن حدثت عملية عولمة كاملة لتلك المنظومة في أعقاب الحرب الباردة، ولم تعد لها التأثيرات التنظيمية أو الهيكلية التي كانت لها من قبل.

وفي عامي 2022 و2023 تصاعد النقاش العالمي حول النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام المهيمن عليه غربياً، في مقابل دعوات بالتمسك بتطبيق القانون الدولي المستند إلى شرعية الأمم المتحدة في ظل حربين تتماسان مع الصراع بين القوى الكبرى على المستويين الإقليمي والدولي من أجل تأكيد نفوذها على المسرح الدولي. فقد أعادت حربا أوكرانيا والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة الجدل بشأن ماهية النظام القائم على القواعد، ومقدار انحرافه عن تحقيق المصلحة الجماعية للدول المنضوية تحت راية الأمم المتحدة وتسخير الغرب هذا النظام، الذي ابتدعه بعد الحرب العالمية الثانية لخدمة مصالحه على حساب الآخرين، وفقاً للمنتقدين لسلوك الهيمنة الغربية. وفي خطاب بولاية كاليفورنيا في الثاني من ديسمبر 2023، قال وزير الدفاع الأمريكي، لويد أستون، إن "النظام الدولي القائم على القواعد يشكل أهمية مركزية لأمننا على المدى الطويل"، مشيراً إلى أن النظام القائم على القواعد يتمثل في أنه "هيكل المؤسسات والتحالفات والقوانين والأعراف الدولية التي تم بناؤها بالقيادة الأمريكية بعد الخسائر الفادحة

في الحرب العالمية الثانية. وتساعد هذه القواعد على ضمان عدم حدوث أمر مثل الحرب العالمية الثانية مرة أخرى"[11].

شكل (1): محركات النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية



وفي 2 يونيو 2022، نشر الرئيس الأمريكي، جو بايدن، مقالة افتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان "كيف ترغب الولايات المتحدة في مساعدة أوكرانيا"، أعلن فيها أن تصرفات روسيا في أوكرانيا "يمكن أن تمثل نهاية النظام الدولي القائم على القواعد، وتفتح الباب للعدوان في أماكن أخرى، مع عواقب كارثية في جميع أنحاء العالم"[12]، وكما نرى فبايدن لم يتطرق للقانون الدولي. وفي وقت لاحق، في مؤتمر صحفي، في ختام اجتماع قمة "الناتو" في يونيو 2022، في العاصمة الإسبانية مدريد، حذر بايدن كلاً من روسيا والصين من أن الديمقراطيات في العالم سوف "تدافع عن النظام القائم على القواعد". وفي 12 أكتوبر 2022، نشر بايدن استراتيجية الأمن القومي التي تشير بشكل متكرر إلى مكتب عمليات حفظ السلام باعتباره "أساس السلام والازدهار العالميين"، مع إشارة عابرة إلى القانون الدولي. ومصطلح "النظام القائم على القواعد"، كثيراً ما يستخدمه القادة السياسيون الأمريكيون، مثل: الرئيس بايدن، ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، والذي، وفقاً للبروفيسور ستيفن والت، من كلية كينيدي بجامعة

هارفارد، "يبدو أنه أصبح من متطلبات الوظيفة لمنصب رفيع في وزارة الخارجية الأمريكية"[13]. بمعنى أن الإشارة إلى "نظام دولي قائم على القواعد" من جانب الولايات المتحدة هو أمر مدروس ومقصود.

وفي مواجهة الانتقادات المتزايدة بشأن تطويع الغرب للقواعد بما يخدم مصالحه، خاصة السلوك السياسي للدول الغربية في الأزمات المماثلة لأزمة غزة، قال وزير الدفاع الأمريكي: "منذ عام 1945، ساعد النظام الدولي القائم على القواعد في منح بلادنا -والعالم أجمع- فترة غير مسبوقة من السلام والازدهار. لكن السلام لا يتحقق ذاتياً. النظام لا يحفظ نفسه. والأمن لا يزدهر من تلقاء نفسه. إن العالم الذي بنته القيادة الأمريكية لا يمكن الحفاظ عليه إلا بالقيادة الأمريكية"[14]. وتشير الانتقادات الموجهة لطريقة تعامل الولايات المتحدة مع النظام الدولي القائم على القواعد إلى أن "حكومة الولايات المتحدة غالباً ما تتعامل مع مصطلح النظام الدولي القائم على القواعد باعتباره مرادفاً للقانون الدولي"[15].

ويكمن التناقض في المواقف الأمريكية في طريقة استخدام القانون الدولي بشكل انتقائي بما يخدم مصالح واشنطن وحلفائها على حساب مصداقية السياسات الغربية. فهناك حالات تتميز فيها السياسة الغربية بالانتقائية المفرطة، فالعواصم الغربية التي تسعى على سبيل المثال، إلى توظيف المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين؛ بسبب ما يوصف بـ"جرائم الحرب في أوكرانيا"، هي العواصم نفسها التي ترفض مقاضاة الولايات المتحدة أمام المحكمة في حالات مماثلة. بل إن الولايات المتحدة في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، ألغت توقيعها (غير المصدق عليه) على المعاهدة المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية. وفي عهد الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عائلات المدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية الذين فتحوا تحقيقاً في جرائم الحرب الأمريكية في أفغانستان[16].

ثانياً: القانون الدولي مقابل النظام القائم على القواعد

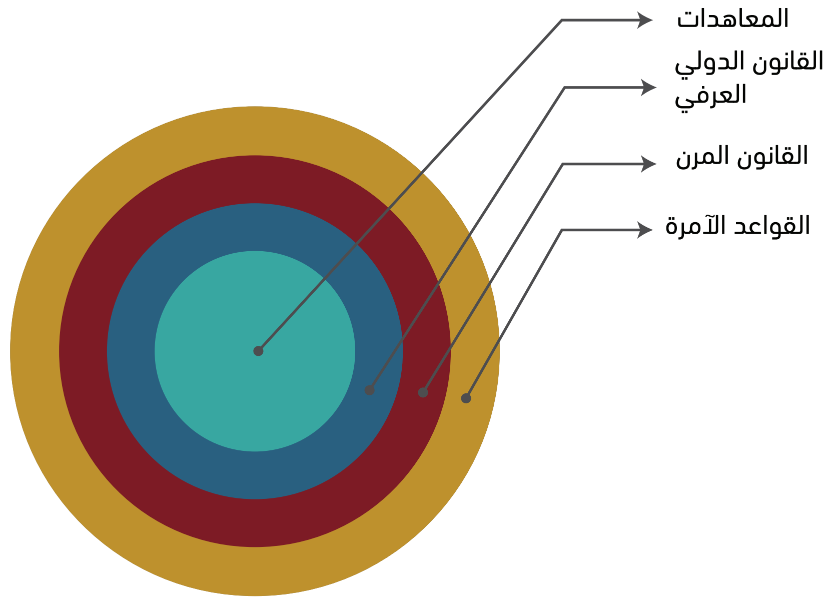
هناك فارق كبير بين النظام العالمي القائم على القانون الدولي، والذي تسعى معظم الدول، والمنظمات الدولية إلى ترسيخه، والنظام الدولي القائم على القواعد والأحكام، والذي ترسخه القوى الكبرى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، من خلال ممارساتها اليومية. وفي هذه الجزئية من الدراسة سيتم توضيح الفارق بين المصطلحين، وذلك كما يلي:

1- النظام العالمي القائم على القانون الدولي:

القانون الدولي هو "مجموعة القواعد والمعايير التي تطبق بين مختلف البلدان والكيانات الأخرى التي تُعد فواعل دولية"، ووضع هذا المصطلح من قبل الفيلسوف الإنجليزي، جيرمي بنثام. ووفقاً لتعريف بنثام الكلاسيكي أيضاً، فإن القانون الدولي هو "مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول". وهناك مصدران رئيسيان للقانون الدولي هما: المعاهدات والقانون الدولي العرفي. والمعاهدات هي اتفاقيات رسمية بين الدول، في حين يعتمد القانون الدولي العرفي على الممارسات العامة للدول والمقبولة باعتبارها قوانين. ومن علامات تطور القانون الدولي أن التعريف الأصلي أغفل الأفراد والمنظمات الدولية، وهما من العناصر الأكثر ديناميكية وحيوية في القانون الدولي الحديث[17].

وتشمل المكونات الرئيسية للقانون الدولي ما يلي: **المعاهدات** وهي اتفاقيات رسمية بين الدول وملزمة بموجب القانون الدولي. ويمكن أن تغطي المعاهدات مجموعة واسعة من القضايا والموضوعات، مثل: حقوق الإنسان، والتجارة، وحماية البيئة. **القانون الدولي العرفي** وهو يتشكل عن طريق الممارسة، إلى جانب الاعتقاد السائد بأن مثل هذه الممارسة مُلزمة بموجب القانون. ويُعد القانون الدولي العرفي ملزماً حتى لو لم توافق عليه الدول صراحة. وتؤدي المنظمات الدولية مثل: منظمة الأمم المتحدة (UN) ومحكمة العدل الدولية (ICJ) وغيرها، دوراً حاسماً في تطور القانون الدولي وإنفاذه. وهناك **"القانون المرن"** إذ تسهم الأدوات غير الملزمة، مثل الإعلانات والقرارات، في تطوير المعايير، ويمكن أن تؤثر في سلوك الدول. كما توجد **"القواعد الآمرة"** وهي القواعد القطعية للقانون الدولي التي يتم الاعتراف بها باعتبارها أساسية وغير قابلة للانتقاص، وهي تشمل مبادئ مثل: حظر الإبادة الجماعية وتجريم العبودية ومناهضة التعذيب[18].

شكل (2): المكونات الرئيسية للقانون الدولي



ويمكن القول إن القانون الدولي يؤدي دوراً بارزاً في دعم النظام الدولي القائم على القواعد. فالأخير يشير إلى إطار تلتزم من خلاله الدول بمجموعة من القوانين والمبادئ المتفق عليها بغرض حكم تفاعلاتها وحل النزاعات بشكل سلمي. ويتمثل دور القانون الدولي في توفير الإطار القانوني الذي يسهل التعاون والتفاعل بين الدول ذات السيادة. فمن خلال الاتفاقيات والمواثيق والاتفاقات، تنشأ القوانين والمعايير التي تحكم جوانب متعددة من التعاون الدولي، بما في ذلك الدبلوماسية والتجارة وحقوق الإنسان والبيئة. كما يوفر القانون الدولي آليات لتسوية النزاعات بين الدول بطريقة ودية. وتقوم المؤسسات الرفيعة

المستوى مثل: المحكمة الدولية والتحكيم الدولي بدورها باعتبارها منتديات يمكن للدول من خلالها تقديم قضاياها والتوصل إلى قرارات نزيهة تستند إلى مبادئ قانونية معترف بها. ويحمي القانون الدولي سيادة الدول؛ إذ يتم الانضمام إلى الاتفاقيات والمواثيق بشكل طوعي؛ مما يتيح للدول الحفاظ على استقلاليتها بينما تتعهد بالوفاء بالتزامات ومسؤوليات محددة.

كما يؤدي القانون الدولي دوراً بارزاً في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والعالمي. وتوفر الأدوات والمواثيق مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إطاراً لحماية حقوق الفرد ومحاسبة الدول عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الأدوار المهمة للقانون الدولي المساهمة في مجال مراقبة الأسلحة وتعزيز جهود نزع الأسلحة النووية. وتُنشئ الاتفاقيات الرئيسية، مثل: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، معايير والتزامات لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومؤخراً، يتعامل القانون الدولي مع التحديات الملحة مثل: تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وهناك اتفاقيات مفصلية مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015، الذي يوفر إطاراً للعمل الجماعي للتصدي لقضايا البيئة وإدارة الموارد المشتركة بشكل مستدام.

2- النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام:

نشأ النظام الدولي القائم على القواعد من المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تؤكد سيادة القانون، والتعددية، والدبلوماسية، واحترام السيادة وحقوق الإنسان. وسعت تلك المبادئ إلى منع تكرار الصراعات المدمرة مثل الحرب العالمية الثانية من خلال تعزيز التعاون والحوار والحل السلمي للنزاعات بين الدول. وقد أدى توازن القوى بعد الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء نظام دولي قائم على القواعد والأحكام، يتميز بظهور مؤسسات مثل الأمم المتحدة، وأطر اقتصادية مثل نظام "بريتون وودز"، وتحالفات عسكرية مثل حلف شمال الأطلسي، وكلها تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار والسلام والتعاون بين الأمم.

إذا كان النظام الدولي الذي يرتكز على القواعد لا يتطلب موافقة الجميع على هذه القواعد، فإن ذلك يُبرز تساؤلاً مهماً، وهو من الذي يضع هذه القواعد ويحدد محتواها في نهاية المطاف؟ من الناحية العملية، يبدو أن النظام القائم على القواعد هو محاولة لتأسيس عملية صنع القوانين من خلال "الأغلبية" على المستوى الدولي. ومع ذلك، فإن إرادة عدد قليل من الدول (الغربية)، أو حتى غالبية الدول، لا يمكن مقارنتها بالقواعد الدولية أو الإقليمية التي تسري على الجميع أو أن تكون الأساس لنظام قائم على القواعد. وفي هذا الإطار، يشير عالم السياسة، جون إكينبري[19]، إلى أن النظام القائم على القواعد له تاريخ يسبق الولايات المتحدة، بل ويسبق عام 1945، والجهود الكبيرة لبناء النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية[20]. ووفق إكينبري: "إذا كنت تحاول تحديد ما هو النظام المفتوح القائم على القواعد، فإنه مجموعة من الالتزامات التي تلتزم بها الدول للعمل وفقاً لمبادئ وقواعد ومؤسسات توفر شكلاً من أشكال الحكم لا يتم تحديده، ببساطة، من قبل الأقوى؛ لذا فإنه يوفر مجموعة من الظروف البيئية الملائمة للقيام بالأعمال –مثل إبرام التعاقدات والتعاون من خلال المؤسسات متعددة الأطراف– ويأتي في صورة طبقات كثيرة. في المستوى الأعمق هو "نظام السيادة"؛ إذ أصبح لدى العالم مبدأ ثابت، بشأن حق الدول في حق تقرير المصير، والاحترام المتبادل بين الدول"[21].

وعلاوة على ما سبق، يرى إكينبري، "هذه الطبقات من الاتفاقيات والمؤسسات، التي تعمل في إطار نظام الأمم المتحدة، توجد وتهدف إلى بناء قوانين ومبادئ حول تطلعات كافة الشعوب والمجتمعات. وفي هذا النظام يحصل الجميع على مقعد على الطاولة وفقاً لعضويتهم في المنظمة العالمية. وفوق كل ذلك، هناك قواعد ومؤسسات أخرى أكثر توجيها للعمل وهي نتاج الحرب العالمية الثانية تستند إلى قدرتها على حل المشكلات، وتنظيم الاعتماد المتبادل، ومن أهم تلك المؤسسات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها. وأخيراً، يحتوي النظام القائم على القواعد على نوع من المكون الديمقراطي الليبرالي الغربي، فوق تلك المؤسسات الرئيسية والأعمال السيادية والتعددية العالمية. ويوجد أصحاب المصلحة الديمقراطيين القدامى الذين وضعوا أنفسهم في موقف المنظم كرعاة وحفظة لنظام تجاوز ما كان موجوداً في العصور السابقة"[22].

من الناحية العملية، يبدو أن النظام القائم على القواعد هو "محاولة لتأسيس عملية صنع القوانين من خلال الأغلبية على المستوى الدولي. ومع ذلك، فإن إرادة عدد قليل من الدول (الغربية)، أو حتى غالبية الدول، لا يمكن مقارنتها بالقواعد الدولية أو الإقليمية التي تسري على الجميع أو أن تكون الأساس لنظام قائم على القواعد".

هناك اختلاف آخر بين القانون الدولي والنظام القائم على القواعد، فالأول يقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، لكن الثاني لا يشترط موافقة الدول على تطبيق تلك القواعد؛ من ثم، قد يصبح نظاماً للأقوياء وحدهم، وفقاً لتفسيراتهم، أو هو نظام تمليه الأغلبية[23]. وفي إشارته إلى مسؤولية الغرب عن حماية وتطبيق النظام القائم على القواعد، يقول أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأمريكية في محاضرة بجامعة جورج واشنطن: "يجب علينا الدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد وإصلاحه، وكذلك منظومة القوانين والاتفاقيات والمبادئ والمؤسسات التي اجتمع العالم لبنائها بعد حربين عالميتين لإدارة العلاقات بين الدول، ومنع الصراعات، ودعم حقوق جميع الناس. وتشمل الوثائق التأسيسية له ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذين يكرسان مفاهيم مثل: حق تقرير المصير والسيادة والتسوية السلمية للنزاعات. هذه ليست بنيات غربية. إنها انعكاسات لتطلعات العالم المشتركة"[24].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت الولايات المتحدة بالشروع في ممارسة دورها القيادي بالوقوف خلف ظهور بنية مؤسسية عالمية -بما في ذلك التحالفات العسكرية مثل: حلف شمال الأطلسي والمنظمات متعددة الأطراف كالأمم المتحدة- والتي أُعطيت صلاحيات عديدة، ليس فقط ضمانات أمنية، لكنها حددت أيضاً مجموعة القواعد التي تحكم الشؤون الدولية المشتركة، مثل: سيادة الدولة، ومداها وحدودها، وظهور اقتصاد دولي مفتوح تحكمه قواعد الأسواق، وقواعد المواطنة العالمية الصالحة[25].

وقد تحقق للنظام الدولي، الذي أنشأه الحلفاء المنتصرون بقيادة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، قدر من الاستمرارية لعقود طويلة، إذ أسهم إطار (القواعد) السياسية والاقتصادية الليبرالية، المجسدة في شبكة من المنظمات واللوائح الدولية، التي شكلتها وفرضتها الدول الكبرى، في علاج المشكلات التي تسببت في نشوب الحرب وأثبتت مرونته الكافية لتوجيه العالم إلى عصر جديد تماماً. **ويمكن وصف النظام الدولي القائم على القواعد عموماً بأنه التزام مشترك من قبل جميع البلدان للقيام بأنشطتها وفقاً للقواعد المتفق عليها، والتي تتطور بمرور الوقت، مثل: القانون الدولي والترتيبات الأمنية الإقليمية والاتفاقيات التجارية وبروتوكولات الهجرة والترتيبات الثقافية.**

فقد وضعت الولايات المتحدة مجموعة من المعايير والمبادئ المتعلقة بالأمن العالمي والاقتصاد والحوكمة؛ إذ سعى مهندسو نظام ما بعد الحرب إلى تقديم "أفكار أكثر طموحاً حول التعاون الاقتصادي والسياسي"[26].

ويشير مؤرخون إلى أن الهدف من نظام ما بعد الحرب الثانية تمثل في استبدال "فوضى القومية الجامحة والمتنافرة" بـ "قواعد الأخلاق والقانون والعدالة" الدولية. في الوقت نفسه، تزامن تقدم هذه المعايير مع المصالح الأمريكية والأوروبية المشتركة في اقتصاد عالمي آخذ في التوسع، وبيئة دولية أكثر استقراراً وأمناً. فيمكن القول إن النظام لم يظهر بضربة واحدة، ولكنه تطور تدريجياً بمرور الوقت ليشكل اليوم مجموعة متشعبة من المنظمات والمؤسسات المتداخلة جزئياً.[27]

يمكن وصف النظام الدولي القائم على القواعد عموماً بأنه "التزام مشترك من قبل جميع البلدان للقيام بأنشطتها وفقا للقواعد المتفق عليها، والتي تتطور بمرور الوقت، مثل القانون الدولي والترتيبات الأمنية الإقليمية والاتفاقيات التجارية وبروتوكولات الهجرة والترتيبات الثقافية".

ويشير الباحث ستيوارت باتريك، إلى وجود مجالات للتقارب والاختلاف على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالمبادئ والقواعد التي تميز سلوك الدول، ولخصها في أربعة عشر مجالاً رئيسياً للقضايا العالمية، ثم قام بتجميعها في أربع فئات[28]، وهي: (1) قواعد تعزيز الاستقرار الأساسي والتعايش السلمي من خلال الحد من شبح العنف؛ (2) قواعد لتسهيل التبادل الاقتصادي والازدهار؛ (3) قواعد لتعزيز التعاون بشأن التحديات العابرة للحدود الوطنية وحتى الكوكبية مثل: تغير المناخ، والأوبئة، وتنظيم التكنولوجيات المتطورة، و(4) القواعد التي تسعى إلى ترسيخ القيم الليبرالية، وخاصة مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، في المجال الدولي. ووفق باتريك: "يكشف هذا التقييم عن تنوع كبير في التفضيلات والخلاف المعياري بين الدول في مجالات الاعتماد المتبادل الناشئة والراسخة على حد سواء". **وفي هذا الموضع، يمكن إجمال السمات الأساسية للنظام القائم على القواعد والأحكام المعمول بها في الآتي:**[29]

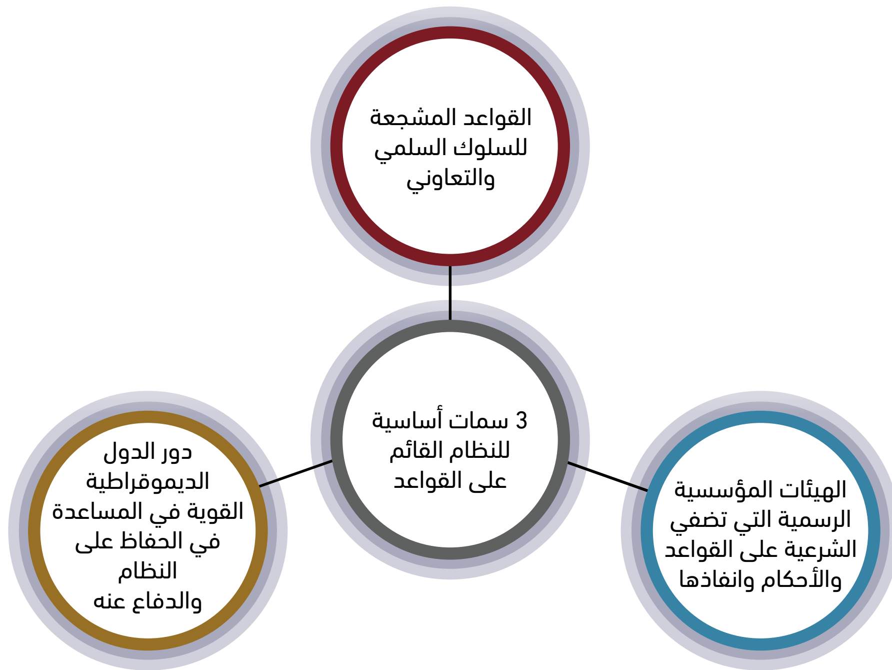
- **القواعد المشجعة للسلوك السلمي والتعاوني:** الذي يمكن التنبؤ به بين الدول، والذي يتوافق مع القيم والمبادئ الديمقراطية الليبرالية، بما في ذلك احترام السيادة ويقبل بفرض القيود على استخدام القوة ويتيح التدفقات الحرة لرؤوس الأموال والتجارة، مع احترام الحقوق والحريات الفردية وسيادة القانون والديمقراطية.

- **الهيئات المؤسسية الرسمية التي تضفي الشرعية على القواعد والأحكام وإنفاذها:** وتشمل منظمات، مثل: الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، ومجموعة البنك الدولي، وأيضاً ترتيبات إقليمية أكثر مرونة، مثل: مجموعة الدول السبع الكبار. وقد تم تصميم هذه المؤسسات للدفاع عن النظام، وتعزيز الامتثال للقواعد والأعراف الدولية، وتوفير منتديات لمناقشة وتسوية النزاعات.

- **دور الدول الديمقراطية القوية في المساعدة على الحفاظ على النظام والدفاع عنه:** للولايات المتحدة وحلفائها الديمقراطيين وشركائها في أوروبا وآسيا دور مركزي في تعزيز الأحكام القائمة على القواعد والدفاع عن النظام من خلال العمل كنواة للتحالفات الأمنية الإقليمية والثنائية؛ وقيادة إنشاء المؤسسات الاقتصادية العالمية وتعزيز التجارة الحرة والتدفقات المالية؛ وتوفير المنافع العامة الدولية؛ والحفاظ على الاقتصادات المحلية المفتوحة، التي يمكن الوصول إليها، والتي أصبحت المحرك

للنمـو الاقتصـادي العالمـي؛ وتعزيـز الحكـم الرشـيد والديمقراطيـة؛ وتقديـم المزايـا، والتهديـد بفـرض تكلفة؛ لتحفيـز الجهـات الفاعلـة الأخـرى عـلى الامتثـال للقواعـد المعمـول بهـا.

شكل (3): السمات الأساسية للنظام الدولي القائم على القواعد



وفي ظـل الجـدل المتصاعـد حـول هويـة النظـام الـدولي في المسـتقبل، يـبرز أحـد التحديـات التـي تواجـه إدارة المناقشـات حـول مسـتقبل النظـام الليـبرالي العالمـي، وهـو أن "القـوة الأمريكيـة" كانـت المصـدر الرئيـسي لهـذا النظـام، لكـن الولايـات المتحـدة الآن تفعـل اسـتراتيجيتها الكـبرى المتمثلـة في تعزيـز نظـام عالمـي قائـم عـلى القواعـد بشـكل غـير متناسـق. ولذلـك، فغالبـاً مـا يتحـول انتقـاد النظـام الـدولي الليـبرالي إلى انتقـاد للسياسـة الخارجيـة الأمريكيـة، أو القيـادة السياسـية الأمريكيـة في المـاضي والحـاضر. أو يتحـول الأمـر، وفقـاً لتعبـير الباحث دانيـال توينـج، إلى مـا سـماه "خيـال أليـس في بـلاد العجائـب" بشـأن الشـكل الـذي قـد يصبـح عليـه العالـم لـو تـم تقاسـم السـلطة بشـكل ديمقراطـي، أو لـو لـم تكـن المؤسسـات متعـددة الأطـراف محكومـة مـن قبـل قـوى عظمـى، أو لـو لـم تسـعى الـدول إلى تحقيـق مصالحهـا الذاتيـة الضيقـة[30].

ثالثاً: مقومات النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام

يـرى مؤيـدو النظـام الـدولي القائـم عـلى القواعـد والأحـكام، في صورتـه الحاليـة، أن التوتـرات داخـل هـذا النظـام طبيعيـة ويمكـن معالجتهـا مـن خـلال الحـوار والتفـاوض والإصـلاح، وأن النظـام نفسـه عبـارة عـن إطـار ديناميكـي يتطـور بمـرور الوقـت للتكيـف مـع الحقائـق والتحديـات الدوليـة المتغـيرة.

1- الهيكل المؤسسي للنظام الدولي القائم على القواعد:

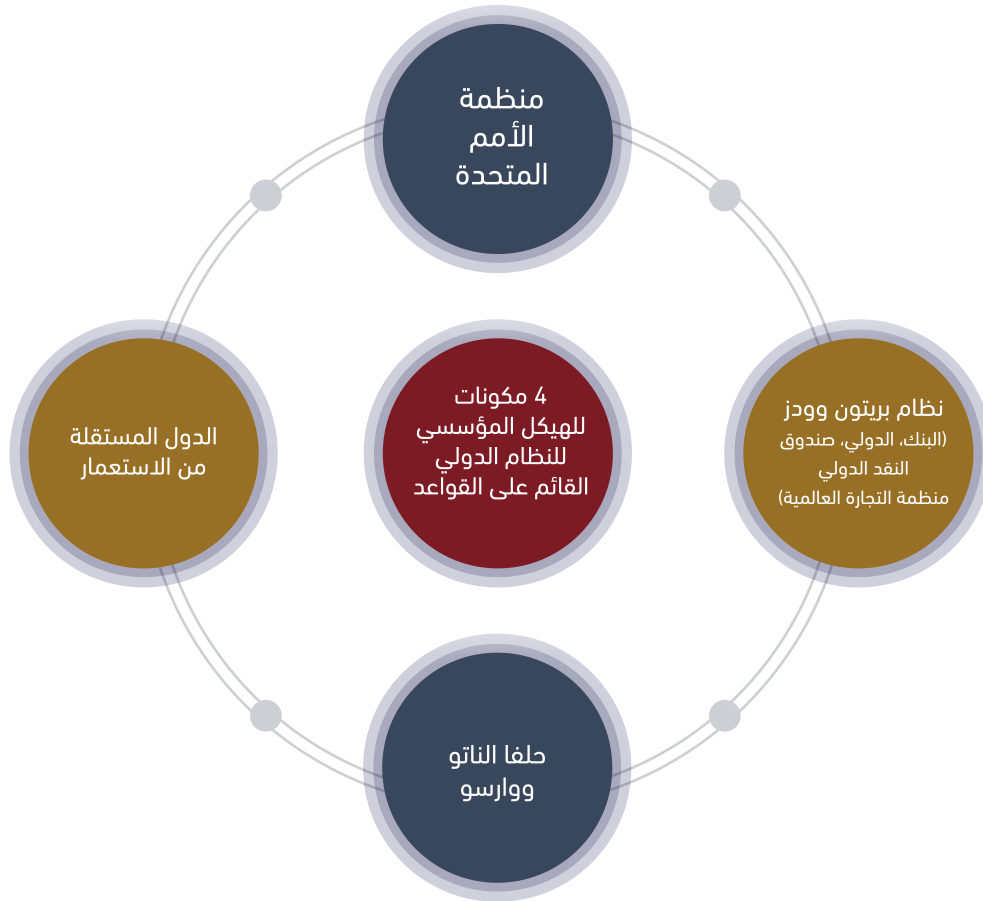
بين نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، كانت معظم دول العالم تدور بقوة في فلك القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وكان التغيير الرئيسي الذي شهده ميزان القوى في تلك الفترة هو اختفاء دور بريطانيا العظمى كموازن للقوى، مع تراجع القوى الأوروبية التقليدية؛ إذ أضعفت الحرب الثانية الاقتصادات الأوروبية والإمبراطوريات الاستعمارية، في حين برزت الولايات المتحدة كأقوى اقتصاد بمنأى نسبي عن الصراع. وفي إطار هذه التطورات، جاءت عملية هيكلة النظام القائم على القواعد والأحكام وبناء توازن القوى، والتي شملت تدشين عدد من الكيانات والمؤسسات الدولية، والتي هي[31]:

- **منظمة الأمم المتحدة (UN):** تأسست منظمة الأمم المتحدة في عام 1945؛ بهدف منع الصراعات المستقبلية من خلال التعاون الدولي، والحفاظ على السلام والأمن، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم حقوق الإنسان. وتم إنشاء مجلس الأمن التابع للمنظمة، بأعضائه الخمسة الدائمين (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين، وفي وقت لاحق الاتحاد السوفيتي/ روسيا)، للحفاظ على توازن القوى ومنع أي دولة منفردة من الهيمنة على الشؤون الدولية.
- **نظام "بريتون وودز":** تأسس هذا النظام بناءً على اتفاق "بريتون وودز" عام 1944، والذي أنشأ إطاراً للتعاون الاقتصادي الدولي؛ بما في ذلك تشكيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، التي تحولت إلى منظمة التجارة العالمية فيما بعد. وتم تصميم هذا النظام؛ بهدف منع الفوضى الاقتصادية وانتشار السياسات الحمائية التي أسهمت في أزمة الكساد الكبير، عام 1929، وبالتالي تعزيز الاستقرار والنمو.
- **حلفا "الناتو" و"وارسو":** رداً على التوترات المتزايدة بين القوى الغربية والاتحاد السوفيتي، تم تشكيل حلف شمال الأطلسي "الناتو" في عام 1949؛ بهدف توفير الأمن الجماعي لأعضائه ضد التهديد السوفيتي. ورداً على ذلك، قام الاتحاد السوفيتي بتشكيل حلف "وارسو" في عام 1955؛ وهو ما أدى إلى خلق توازن موازن في أوروبا الشرقية.
- **الدول المستقلة من الاستعمار:** شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إنهاء الاستعمار السريع في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط؛ وهو ما أدى إلى ظهور دول مستقلة جديدة، وأثر بدوره في توازن القوى العالمي؛ إذ سعت الدول المستقلة إلى تأكيد استقلالها ونفوذها في الشؤون الدولية.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، توقع فريق من المتخصصين في العلاقات الدولية أن الواقعية وتوازن القوى قد عفا عليهما الزمن؛ إذ أشار منظرون ليبراليون إلى أن "توازن القوى" كان مناسباً لحقبة سابقة، بينما الوضع الجديد يشهد تحولات في السياسة الدولية مع انتشار قيم الديمقراطية، وشيوع أفكار "الاعتماد المتبادل"؛ بما يمهد لحقبة جديدة تؤدي فيها المؤسسات الدولية دوراً في بناء السلام. كما أنه، وإذا ظهرت دول أخرى خلال العقود المقبلة لتصبح منافسة للولايات المتحدة، فلن يعود العالم إلى نظام توازن القوى متعدد الأقطاب، بل سيدخل مرحلة جديدة يمكن أن يطلق عليها "المرحلة متعددة الشركاء". وعلى حد تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، هيلاري كلينتون: "ليس من المنطقي أن نتكيف مع تحالف القوى الذي ساد في القرن التاسع عشر أو استراتيجية توازن القوى في القرن العشرين". وقولها في خطاب

ألقته في مجلس العلاقات الخارجية في يوليو 2009: "لا يمكننا العودة إلى احتواء الحرب الباردة أو الأحادية. وسوف نقود من خلال الحث على المزيد من التعاون بين عدد أكبر من الجهات الفاعلة والحد من المنافسة، وإمالة التوازن بعيداً. من عالم متعدد الأقطاب إلى عالم متعدد الشركاء"[32].

شكل (4): الهيكل المؤسسي للنظام الدولي القائم على القواعد



ولكي يعمل نظام توازن القوى بفعالية؛ يجب أن يكون تشكيل التحالف سلساً ومستمراً، ويجب أن تكون الدول قادرة على التحالف وإعادة التنظيم مع الدول الأخرى على أساس اعتبارات القوة فقط؛ لكن من الناحية العملية، هناك عوامل مختلفة تقلل من جاذبية بعض التحالفات التي كان من الممكن عقدها رداً على التغيرات في ميزان القوى التي تهدد أمن الدولة، وهذه القيود متجذرة في الأيديولوجيات، والخصومات الشخصية، والكراهية الوطنية، والنزاعات الإقليمية المستمرة وغيرها، والتي تعرقل التحالفات التي تتم لأسباب استراتيجية بحتة تسمى معوقات التحالف"[33].

2- موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي القائم على القواعد:

تظل العلاقة التي تربط صعود الولايات المتحدة لموقع القيادة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية، وقيامها بوضع أسس النظام القائم على القواعد من ناحية أخرى علاقة معقدة، وتشكل، إلى حد كبير، مسارات العلاقات الدولية. وقد أدت القيادة الأمريكية للنظام الدولي دوراً حاسماً في إنشاء وصيانة هذا النظام، وأسهمت في إنشاء مؤسسات دولية، كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي المؤسسات التي تشكل -جنباً إلى جنب- مع مختلف المعاهدات والاتفاقيات؛ العمود الفقري للنظام القائم على القواعد والأحكام، الذي شكلته الولايات المتحدة بهدف تأمين مصالحها الوطنية وتحقيق رؤية أوسع لعالم سلمي ومزدهر؛ يعتمد على القواعد والمعايير الليبرالية والمؤسسات المصممة لتعزيز السلام والازدهار من خلال نشر الديمقراطية الليبرالية وتعزيز التجارة الحرة وإنشاء منظمات دولية متعددة الأطراف لتسهيل التعاون[34].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة شكلت النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام، فإن علاقاتها بمؤسساته أصبحت معقدة بشكل متزايد، خاصة منذ غزو العراق عام 2003، فقد استخدمت الولايات المتحدة مصطلح "النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام" كوصف أكثر انفتاحاً، وغموضاً، للكيفية التي يجب أن يعمل العالم بها. وقد تطور النهج الأمريكي تجاه هذا النظام مع مرور الوقت؛ إذ يتم استخدام مجموعة من الأدوات للتأثير والسيطرة عليه؛ كالدبلوماسية والتحالفات، إذ تشارك الولايات المتحدة في جهود دبلوماسية للترويج للنظام والدفاع عنه. وتتعاون الولايات المتحدة مع حلفاء وشركاء يشاركونها نفس القيم والمبادئ للحفاظ على القوانين الدولية والاتفاقيات. ومن خلال التحالفات، مثل حلف شمال الأطلسي، تعزز الولايات المتحدة الأمن الجماعي وتعزز مبادئ النظام. وتسمح القنوات الدبلوماسية بتنسيق الاستجابة للتحديات العالمية وكيفية مواجهة الانتهاكات ضد القواعد المعترف بها. كما تستخدم الولايات المتحدة تأثيرها داخل هذه المؤسسات المتعددة الأطراف لتشكيل السياسات والترويج لمصالحها وتعزيز الالتزام بالقانون الدولي، كما أنها تسهم مالياً وتقدم قيادة في مختلف الوكالات المتخصص، هي أيضاً تستخدم قوتها الاقتصادية لفرض الامتثال لهذا النظام، إذ تفرض عقوبات على الدول أو الكيانات التي تنتهك المعايير الدولية أو تشارك في سلوك عدواني -في كثير من الأحيان- وفقاً لرؤيتها الخاصة[35].

هناك عدة أسباب قد تفسر سبب تفضيل الولايات المتحدة الاحتكام إلى "نظام دولي قائم على القواعد" وليس القانون الدولي وهي:[36]

- **عدم العضوية في معاهدات متعددة الأطراف:** ليست الولايات المتحدة طرفاً في عدد من المعاهدات متعددة الأطراف، والتي تشكل مكوناً أساسياً للقانون الدولي. فهي ليست طرفاً في اتفاقية قانون البحار وهو ما يعني أنها مضطرة إلى توجيه النقد والتوبيخ للصين بشأن تهديدها "النظام الدولي القائم على القواعد" في بحر الصين الجنوبي، وفقاً للمعايير الأمريكية، بدلاً من التعامل وفقاً للقانون الدولي. كما أن الولايات المتحدة ليست طرفاً في عدد من المعاهدات الأساسية التي تحكم القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك بروتوكولات عام 1977 الملحقة باتفاقيات جنيف لقوانين الحرب، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية الألغام المضادة للأفراد. كما أنها ليست طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل أو اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا حتماً يجعل من الصعب عليها محاسبة الدول على انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون

حقوق الإنسان إلى الحد الذي لا تعتبر فيه الولايات المتحدة هذه القواعد جزءاً من القانون الدولي العرفي[37].

- **تفسيرات أمريكية خاصة للقانون الدولي:** وضعت الولايات المتحدة تفسيرات للقانون الدولي تبرر استخدام القوة وانتهاك القانون الإنساني الدولي، فعلى سبيل المثال، تفسيرها لحق الدفاع عن النفس للسماح بضربات استباقية واستخدام القوة ضد المتمردين/المسلحين الذين تصفهم بالإرهابيين، هو أمر محل خلاف على نطاق واسع. كما أن اللجوء إلى استخدام القوة كشكل من أشكال التدخل الإنساني في قصف بلغراد عام 1999، تحت رعاية حلف شمال الأطلسي، كان محل خلاف أيضاً. وقد تعرضت التفسيرات التي قدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لقرارات مجلس الأمن، والتي سمحت باستخدام القوة في العراق عام 2003 وليبيا عام 2011؛ لانتقادات كثيرة باعتبارها ذرائع غير قانونية لتغيير نظام الحكم في البلدين. لقد كان حرمان جنود طالبان المحتجزين في خليج غوانتانامو في أعقاب الغزو الأمريكي لأفغانستان في العام 2002 من وضع أسير الحرب موضع تساؤل على أساس أنه ينتهك المادة الرابعة من الاتفاقية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب. كما أن استخدام الطائرات من دون طيار في أفغانستان والعراق واليمن لقتل المسلحين المعادين، والذي بررته الولايات المتحدة باعتباره دفاعاً عن النفس مسموحاً به، قد تم انتقاده باعتباره انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويبدو أن الولايات المتحدة تجد أنه من الأسهل -والممكن- التمسك بالتفسيرات المتنازع عليها للقانون الدولي من هذا النوع بموجب "القواعد" العريضة للنظام القائم على القواعد بدلاً من تبريرها بموجب قواعد القانون الدولي الأكثر صرامة[38].

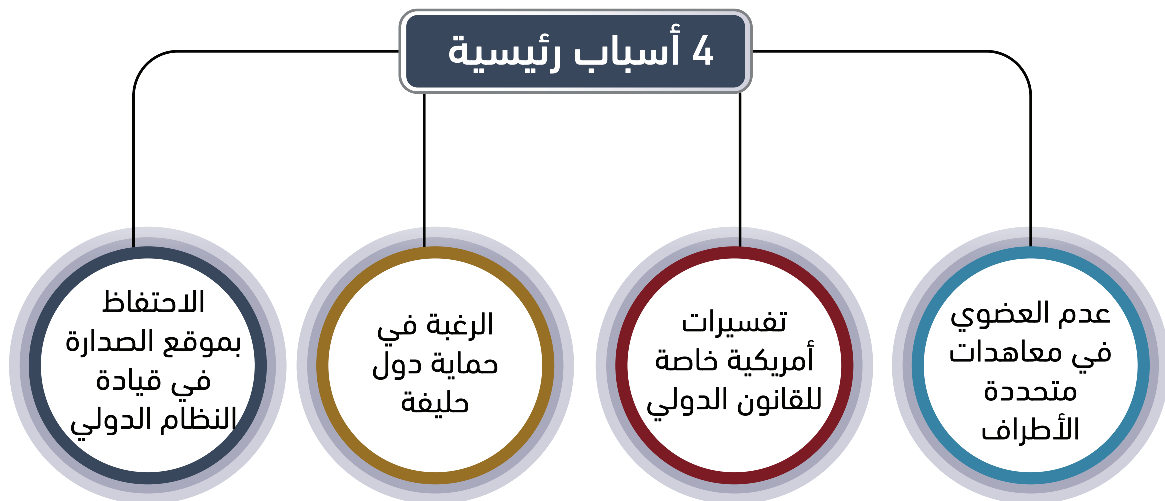
- **حماية دول حليفة:** لا ترغب الولايات المتحدة في تحميل بعض الدول الحليفة لها المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي، وتتعامل معها باعتبارها حالات فريدة من نوعها، تحول المصلحة الوطنية دون مساءلتها[39]، ويفسر هذا الأمر؛ رفض الولايات المتحدة المستمر محاسبة بعض حلفائها على انتهاكاتهم المتكررة للقانون الدولي، وقد يصل الأمر إلى عدم محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية. ومن المحتمل أن يُنظر إلى مثل هذه الإجراءات من جانب حلفاء الولايات المتحدة على أنها متوافقة مع "النظام الدولي القائم على القواعد"[40]. ووفقاً لوجهة النظر هذه، يمكن اعتبار النظام الدولي القائم على القواعد هو البديل، للقانون الدولي، الذي ترعاه الولايات المتحدة وشركاؤها، وهو النظام الذي يلخص القانون الدولي كما تفسره الولايات المتحدة أو المجموعة الغربية ليتوافق مع مصالحها الوطنية، مهما كانت الظروف. واستناداً إلى ذلك يُنظر للنظام القائم على القواعد والأحكام على أنه يتسم بمرونة مقصودة؛ ومن ثم تطبيق معايير مزدوجة.

- **الاحتفاظ بموقع الصدارة في قيادة النظام الدولي:** يكثف المسؤولون الأمريكيون من التصريحات الرامية إلى تأكيد استمرار الولايات المتحدة في الإمساك بزمام ومقاليد قيادة النظام الدولي ويتناسب معدل إطلاق تلك التصريحات مع تصاعد التوتر السياسي والعسكري والاقتصادي مع كل من الصين وروسيا. ويستخدم صانعو السياسات الأمريكيين استراتيجيات متعددة للترويج لقدرة واشنطن على إعادة صياغة النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام. وحسب وزير الخارجية الأمريكية، أنطوني بلينكن، فإن "ما تقوم به الولايات المتحدة من إعادة صياغة الشراكات الدولية مع دول "الآسيان" والحلفاء الأوروبيين هو من: "الإجراءات التي تهدف إلى الدفاع عن النظام القائم على القواعد وإصلاحه، حسب الضرورة، والذي ينبغي أن يفيد جميع الدول. نريد أن نقود سباقاً نحو القمة

في مجالات التكنولوجيا، والمناخ، والبنية التحتية، والصحة العالمية، والنمو الاقتصادي الشامل. ونريد تعزيز نظام يمكن فيه لأكبر عدد ممكن من البلدان أن يجتمعوا للتعاون بفعالية، وحل الخلافات سلمياً، وكتابة مستقبلهم على قدم المساواة في السيادة"[41].

وتهدف الرؤية الأمريكية الحالية إلى مواجهة الشكوك المتزايدة حول قدرة واشنطن على الحفاظ على قيادة النظام الدولي في المرحلة المقبلة التي تشهد منافسة كبيرة من أقطاب أخرى، خاصة ما يتصل بإدارة المنظومة الاقتصادية الدولية، مثلما كان الحال في العقود الماضية. ووفق الخبير الاقتصادي، محمد العريان، فإن "الشكوك حول النظام الاقتصادي الذي يقوده الغرب بدأت قبل وقت طويل من عام 2023. فعلى مدار السنوات الخمس عشرة الأخيرة فقط؛ تسببت أخطاء السياسات، التي أفضت إلى سلسلة من الارتباكات، في تقويض مصداقيته وعمله السلس. وتشمل هذه الارتباكات والأخطاء الأزمة المالية العالمية في عام 2008، واستخدام العقوبات التجارية والاستثمارية كسلاح على نحو متزايد، والتوزيع غير العادل للقاحات "كوفيد19"، وسوء تقدير البنوك المركزية للتضخم باعتباره مؤقتاً، والعواقب المترتبة على الزيادات العنيفة في أسعار الفائدة من جانب البنوك"[42].

شكل (5): أسباب تفضيل الولايات المتحدة للنظام الدولي القائم على القواعد



وفي نهاية هذه الجزئية، يستوجب الأمر الإشارة إلى أنه منذ بداية الحرب الروسية في أوكرانيا، تنامت الشكوك حول وجود النظام الدولي القائم على القواعد من الأساس، رغم دفاع الإدارة الامريكية المستمر عن القيادة الغربية لتلك المنظومة التي صاغتها قبل ثمانية عقود، ووفق الكاتب جاكوب جريجيل: "إدارة بايدن صريحة في الدفاع عما تسميه النظام الدولي القائم على القواعد، لكن لا يوجد شيء من هذا القبيل. فلا يوجد مجال أمني يمتد على الأرض وتحكمه قواعد عالمية أو عدد قليل من القوى الرئيسية، كما ينبغي أن تذكرنا الحرب في أوكرانيا. كما لا يوجد تهديد عالمي يواجه جميع الدول بالتساوي، بل هناك

قوى رجعية إقليمية تهدد الدول المجاورة؛ فالتوازنات الإقليمية المؤقتة مع ديناميكيات القوة الخاصة بها تحركها منافسات تاريخية محلية، فهي غير مستقرة وعرضة للحروب، وهذا يتطلب اهتماماً مستمراً"[43].

ومن وجهة نظر جريجيل "فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، كانت هذه الأنظمة الإقليمية -في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا- مستقرة نسبياً وكانت المنافسات المحلية ضعيفة. وقد كان الانطباع السائد أن هناك نظاماً عالمياً. وقد رأى الليبراليون أن هذا الاستقرار العالمي هو نتاج القواعد الدولية، والعدد المتزايد من الديمقراطيات، وزيادة التجارة الدولية –من خلال نظام قائم على القواعد تعززه الديمقراطيات والسلام التجاري، بينما يرى الواقعيون نظاماً عالمياً يحافظ عليه توازن تقريبي للقوة بين الفاعلين الرئيسيين -الولايات المتحدة، وروسيا، والصين- إذ تعمل الأسلحة النووية كرادع. ويؤكد هذا المنظور دور ديناميكيات القوة في الحفاظ على الاستقرار العالمي[44].

بذلك يؤكد النهج الواقعي في التعامل مع النظام القائم على القواعد دور القوة والمصلحة الذاتية في تشكيل القواعد والمؤسسات الدولية؛ إذ لا تلتزم الدول بالقواعد والمعايير إلا عندما يخدم ذلك مصالحها الخاصة، وحيث ديناميكيات القوة تؤدي دوراً مركزياً في تحديد مدى إنفاذ القواعد الدولية وفعاليتها.

3- محددات فعالية النظام الدولي القائم على القواعد:

تتوقف فعالية وتأثير النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام على عدد من المحددات؛ من شأنها أن تؤثر في مدى قدرة القائمين عليه على تطبيق قواعده وأحكامه، وكذلك مدى امتثال الدول الأخرى لتلك القواعد والأحكام، ومن أهم تلك المحددات ما يلي[45]:

- **الاستعداد للامتثال والقدرة على الإنفاذ:** تعتمد فعالية النظام المبني على القواعد على مدى استعداد الدول للامتثال للالتزامات الدولية، وعلى مدى قدرة المؤسسات الدولية على إنفاذ هذه القواعد. ويمكن أن يشهد النظام توترات متصاعدة عندما تلتزم البلدان بشكل انتقائي بالقواعد والأحكام، أو عندما تكون هناك تحديات أمام إنفاذ الامتثال.

- **ديناميات القوة وتوازنها:** يهدف النظام الدولي القائم على القواعد –وفق داعميه- إلى توفير فرص متكافئة؛ إذ "يتم التعامل مع جميع البلدان على قدم المساواة". ومع ذلك، هناك توتر متأصل بين هذا المبدأ وواقع التفاوت في القوة بين الدول. وقد تسعى الدول القوية إلى صياغة القواعد لصالحها؛ ما قد يؤدي إلى اختلال التوازن داخل النظام، ومن ثم تأجيج التوترات.

- **تعارض المصالح الوطنية والسيادة الوطنية:** غالباً ما يتطلب النظام الدولي القائم على القواعد من الدول التضحية بقدر ما من سيادتها مقابل منافع جماعية. ومع ذلك، يمكن أن يشهد النظام توترات عندما ترى الدول أن مصالحها الوطنية قد تم تقويضها أو تقييدها بسبب تلك القواعد؛ ما يؤدي إلى اتجاهها إلى المقاومة أو عدم الامتثال للقواعد والأحكام.

- **التحديات العالمية الناشئة:** في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات جديدة ومعقدة، مثل: تغير المناخ والإرهاب والحرب السيبرانية، يواجه النظام القائم على القواعد صعوبة في معالجة تلك القضايا بفعالية. ويمكن أن يشهد النظام توترات متصاعدة في ظل ذلك، خاصة عندما تكون القواعد والمؤسسات القائمة غير مؤهلة للتعامل مع التهديدات الناشئة، أو عندما لا يكون هناك توافق في الآراء بشأن كيفية معالجة تلك التهديدات.

- **تصاعد النزعة القومية والشعوبية:** شهد العقد الماضي صعود النزعة القومية والشعوبية، بما يمكن أن يقوض النظام الدولي القائم على القواعد: وهنا يمكن أن تنشأ التوترات داخل النظام عندما تعطي الدول الأولوية للمصالح الوطنية الضيقة على التعاون، بما قد يؤدي لصراعات واحتكاكات محتملة بين الدول.

شكل (6): محددات فعالية النظام الدولي القائم على القواعد



رابعاً: توازن القوى في ظل النظام القائم على القواعد والأحكام

كان لتوازن القوى بين القوى العظمى على مر القرون الأخيرة، دور مهم في نشأة النظام الدولي القائم الآن، بداية من معاهدة وستفاليا، مروراً بالحربين العالميتين الأولى والثانية، وصولاً إلى نهاية الحرب الباردة، وهو ما سيتم توضيحه في هذه الجزئية من الدراسة.

1- المقاربات الأولى لتوازن القوى في النظام الدولي:

يرتبط مفهوم توازن القوى ارتباطاً وثيقاً بسياسات القوة، وهو يشير إلى "توزيع القوى بين الدول في النظام الدولي. وعندما يتم توزيع القوة بالتساوي، يكون هناك توازن للقوى، وتكون الدول أقل عرضة للانخراط في الصراع. لكن عندما يتم توزيع القوة بشكل غير متساوٍ، يكون هناك خلل في توازن القوى، ومن المرجح أن تنخرط الدول في الصراع من أجل معالجة هذا الخلل". وقد كانت سياسات القوة وتوازن القوى من المفاهيم المؤثرة في نظرية العلاقات الدولية منذ زمن ثوقيديدس[46]، وقد تم استخدامها لشرح مجموعة واسعة من الظواهر، من اندلاع الحرب إلى تشكيل التحالفات. ومع ذلك، هناك انتقادات لكون تلك المفاهيم تفرط في التبسيط وتتجاهل دور العوامل الأخرى، مثل: الأيديولوجية والسياسة الداخلية، في تشكيل العلاقات الدولية[47].

ووفقــاً للعالــم الأمريكــي جاريــت جيمــس هاردين[48]، فــإن النظــام يظهــر عندمــا تكــون مجموعــة الكائنــات المنفصلــة التــي يتألــف منهــا النظــام مرتبطــة ببعضهــا بعضــاً وفقــاً لنمــط مــا؛ أي إن العلاقــة بينهمــا ليســت متنوعــة أو عشــوائية، ولكنهــا تتوافــق مــع بعــض المبــادئ التــي يمكــن تمييزهــا. ويســود النظــام عندمــا تظهــر المعطيــات درجــة عاليــة مــن القــدرة عــلى التنبــؤ، عندمــا يكــون هنــاك انتظــام، وعندمــا تكــون هنــاك أنمــاط تتبــع منطقــاً مفهومــاً ومتســقاً. وفي المقابــل، الفــوضى هــي حالــة مــن العشــوائية، أي تطــورات لا يمكــن التنبــؤ بهــا وتفتقــر إلى الانتظــام ولا تتبــع أي مبــدأ أو منطــق معــروف. إن درجــة النظــام التــي تظهرهــا الأنظمــة الاجتماعيــة والسياســية هــي في جــزء منهــا دالــة عــلى الاســتقرار، الــذي هــو خاصيــة النظــام، وتجعلــه يعــود إلى حالتــه الأصليــة بعــد أن اختــل مــن حالــة التــوازن[49]. وتصنــف الأنظمــة بأنهــا غــير مســتقرة عندمــا تــؤدي الاضطرابــات الطفيفــة إلى اضطرابــات كبــيرة لا تمنــع اســتعادة الحالــة الأصليــة فحســب، بــل تــؤدي أيضــاً إلى تضخيــم تأثــير الاضطــراب. وتســمى هــذه العمليــة "التغذيــة الراجعــة الإيجابيــة"؛ لأنهــا تدفــع النظــام بشــكل متزايــد بعيــداً عــن حالتــه الأوليــة المســتقرة[50].

وبالنســبة للنظــام الــدولي، الــذي تطــور منــذ القــرن الســابع عــشر، فهــو قــد بــدأ غربيــاً بعــد التوصــل إلى معاهــدة وســتفاليا عــام 1648، والتــي شــهدت، بعــد حــرب ثلاثــين عامــاً، اتفاقــاً أكــد الســيادة وعــدم التدخــل في الشــؤون الداخليــة، مــع مــا يرتبــط بذلــك مــن تــوازن القــوى باعتبــاره مــن الســمات الرئيســية للسياســة الجديــدة. وقــد أســهمت تســوية وســتفاليا في تنظيــم شــؤون القــارة الأوروبيــة، لكــن الوضــع شــهد حالــة مــن عــدم الاســتقرار عــلى نحــو متزايــد في نفــس الوقــت الــذي كانــت فيــه الــدول الأوروبيــة تنــشر نفوذهــا عــبر العالــم. وأصبــح يُنظــر إلى النظــام عــلى أنــه غــير مناســب بشــكل أســاسي للغــرض في الحــروب النابليونيــة؛ بمــا أدى لاســتبداله في مؤتمــر فيينــا 1815، عندمــا تــم تأســيس الوفــاق الأوروبــي. كان هــذا أيضــاً نموذجــاً لتــوازن القــوى، إذ أدت القــوى الكــبرى دوراً مهيمنــاً بشــكل أكثــر صراحــة، وهــو مــا حافــظ عــلى الســلام إلى حــد كبــير لبقيــة القرن التاســع عــشر[51].

وقــد جــاءت تســمية الحــرب التــي اجتاحــت العالــم خــلال الفــترة 1914 - 1918 بالحــرب العالميــة الأولى بمــا يــدل عــلى أن انهيــار النظــام الأوروبــي الــذي مثلتــه الحــرب كان لــه آثــار عــلى المســتوى العالمــي. إن تدخــل الولايــات المتحــدة في النظــام الــدولي، منــذ عــام 1917، والثــورة الروســية في نفــس العــام يظهــران ذلــك بوضــوح؛ وقــد حــدث كل هــذا في أعقــاب هزيمــة روســيا عــلى يــد اليابــان في عــام 1905، والثــورة الصينيــة في عــام 1911. وأعقــب ذلــك معاهــدة "فرســاي"، التــي استرشــدت بالمبــادئ الأربعــة عــشر للرئيــس الأمريكــي، وودرو ويلســون، ومــن ثــم إنشــاء عصبــة الأمــم والمؤسســات التابعــة لهــا عــلى المســتوى العالمــي[52].

2- توازن القوى وتأثير الحرب الباردة:

وفــق العديــد مــن الأدبيــات، كانــت التســويات الدوليــة الســابقة معيبــة بشــكل كبــير مــن ناحيتــين، وهمــا: أولاً، أن القــوة الكــبرى الجديــدة التــي ظهــرت أثنــاء الحــرب، الولايــات المتحــدة، لــم تنضــم إلى العصبــة؛ ثانيــاً، رأت القــوى المهزومــة في الحــروب، وعــلى رأســها ألمانيــا، أن التســوية مفروضــة عليهــا وغــير متكافئــة وغــير عادلــة. وقــد خضــع ميــزان القــوى بــين نهايــة الحــرب العالميــة الثانيــة في عــام 1945، ونهايــة الحــرب البــاردة في عــام 1989، لعــدة تغيــيرات جوهريــة أضعفــت الطريقــة التقليديــة التــي كان يعمــل بهــا منــذ بدايــة نظــام الدولــة الحديثــة في عــام 1648. وكان التغيــير الأســاسي في هــذا الإطــار هــو أن ميــزان القــوى أصبــح غــير مــرن لأول مــرة منــذ نشــأته، وكان عــدم المرونــة ذاك نتيجــة لثلاثــة عوامــل، وهــي[53]:

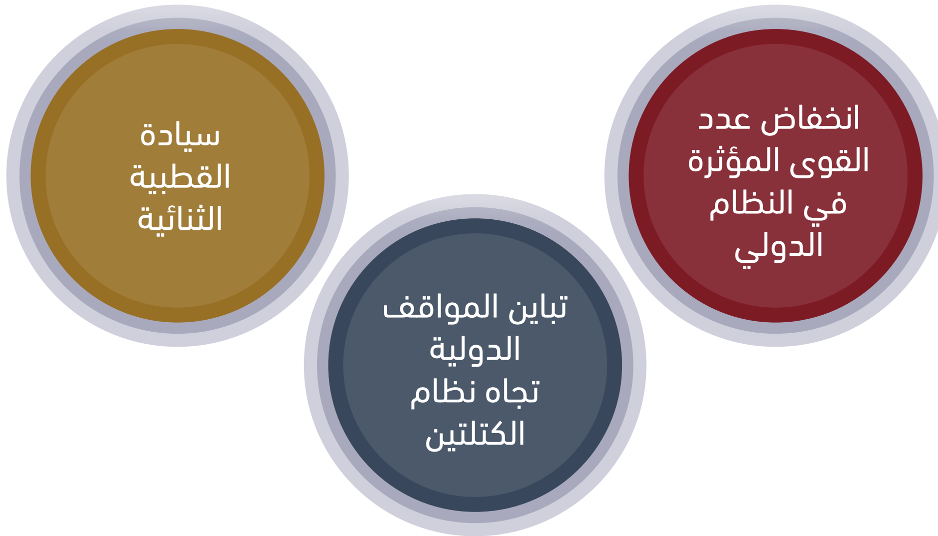
- **انخفاض عدد القوى المؤثرة في النظام الدولي:** خلال الفترة بين انعقاد مؤتمر وستفاليا عام 1648 ومؤتمر فيينا عام 1815، كانت أوروبا تتألف من عدة إمارات، في ألمانيا وإيطاليا، بالإضافة للولايات المتوسطة والكبيرة. وعندما أُعيد رسم خريطة أوروبا في مؤتمر فيينا بعد هزيمة نابليون، كانت هناك خمس قوى كبرى في العالم وهي: بريطانيا العظمى وفرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا؛ ما يعني أن جميع القوى الخمس في العالم كانت أوروبية. ثم بين عامي 1859 و1871، اتحدت ولايات إيطاليا السبع ذات السيادة، ونهضت بروسيا لتوحيد جميع الولايات الألمانية باستثناء النمسا. وكان عدد الدول الأوروبية التي تتمتع بمرتبة القوة العالمية في ذلك الوقت ست وهي: بريطانيا العظمى، فرنسا، ألمانيا، النمسا-المجر وروسيا وإيطاليا.

وسرعان ما انضمت الولايات المتحدة واليابان إلى صفوف القوى العظمى، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، كانت هناك ثماني قوى في العالم: بريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا، والنمسا-المجر، وروسيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، واليابان. وشهدت الحرب العالمية الأولى القضاء على النمسا-المجر بشكل دائم كقوة عالمية، وظهر عدد من الدول المستقلة مكانها في شرق ووسط أوروبا. تم القضاء مؤقتاً على ألمانيا وروسيا كقوتين في نهاية الحرب العالمية الأولى. لذلك، في عام 1919، كانت هناك خمس قوى عالمية كبرى وهي: بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان. وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام 1939، عادت ألمانيا والاتحاد السوفيتي لصفوف القوى العالمية، فكان هناك سبع قوى عالمية عشية الحرب. ومع نهاية الحرب، انخفض عدد القوى العالمية إلى اثنتين ونصف: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى. وكانت قوة بريطانيا العظمى أقل بكثير من قوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذي اتخذ لقب "القوة العظمى".

- **سيادة القطبية الثنائية:** خلال الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى وألمانيا واليابان، هم فقط ذوو الأهمية فيما يتعلق بالقوة. ولم تكن قرارات الدول الأوروبية الأخرى بالانضمام إلى هذا الجانب أو ذاك قادرة على تحويل النصر إلى هزيمة. لكن بعد الحرب العالمية الثانية، تفاقم الوضع الذي كان قائماً في بداية الحرب؛ إذ انحسرت القوة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، اللذين كانت قوتهما طاغية بالنسبة لحلفائهما، ومن هنا تحول النظام من متعدد الأقطاب إلى ثنائي القطبية.

- **تباين المواقف الدولية تجاه نظام الكتلتين:** خلال الفترة التي سادت القطبية الثنائية، النظام الدولي، بين عامي 1949 و1989، لم يكن على القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) أن تخشيا انشقاق أي من حلفائهما، كما فعلت بعض الدول خلال الحرب العالمية الثانية، لكن هذا لا يعني أنهما لم يكن لديهما ما يخشيانه من حلفائهما؛ فعلى الرغم من أنه كان من الصعب، أن ينشق أحد الحلفاء، فإن درجة الدعم التي قدمها الحلفاء للقوتين العظميين كانت متباينة، فهم كانوا بين مؤيدين فعالين لسياسات القوى العظمى مثل: ألمانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا، وحلفاء عنيدين مثل: شارل ديغول في فرنسا تجاه الولايات المتحدة، ونيكولاي تشاوشيسكو، في رومانيا، تجاه الاتحاد السوفيتي، وهو ما كان يعوق فعالية التحالفات.

شكل (7): أسباب عدم مرونة توازن القوى بالنظام الدولي



خامساً: العلاقات الدولية ضمن النظام القائم على القواعد والأحكام

يفرض النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام توترات حادة في العلاقات بين القوى الكبرى، ولاسيما في الحالات والظروف التي تنشأ فيها الصراعات، وفي تنافس هذه القوى على النفوذ، سواءً الإقليمي أو العالمي. وقد بدا ذلك بوضوح منذ بداية الحرب الروسية في أوكرانيا، وكذلك في مناطق تنازع القوى الكبرى حول العالم.

1- معضلة حرب أوكرانيا وحرب غزة:

يثير استخدام مصطلح "النظام القائم على القواعد والأحكام" انقساماً بين القوى الكبرى في العالم الآن وأكثر من ذي قبل، وذلك لأسباب عدة منها: تفاقم حدة الاستقطاب الدولي في ظل الصعود القوي للصين وتنامي دورها على المسرح الدولي، بشكل لم يحدث من جانب أي دولة محورية منذ نهاية الحرب الباردة. كما أدت تناقضات مواقف الدول الغربية، خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا إلى تفاقم العداء بين الولايات المتحدة وروسيا. وكان الموقف الثابت لكل من روسيا والصين، والرافض للطرح الأمريكي بشأن النظام الدولي القائم على القواعد، ورؤيتهما له باعتباره "نظام يخدم مصالح واشنطن ويشكل حالة من النفاق الخالص"؛ حتى إن هناك آراءً بالولايات المتحدة ذاتها، ترى "أن الشيء الحاسم في الشؤون الدولية ليس القانون، بل القوة الغاشمة". ويوجد فريق آخر يبدي رفضاً للهيمنة الغربية على النظام الدولي[54].

تحدث وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في مقال بمجلة "روسيا في الشؤون العالمية" في مايو 2023، عن جذور أزمة نظام الأمم المتحدة قائلاً: "السبب الجذري هو رغبة بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة استبدال القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بنوع من النظام القائم على القواعد. لم ير أحد هذه القواعد، ولم تكن قط موضوع مفاوضات دولية شفافة"[55]. وكان لافروف أشار، في مقالة سابقة في أكتوبر 2019، إلى أن "الغرض من هذا المفهوم هو استبدال الصكوك والآليات القانونية الدولية المقبولة عالمياً بأشكال ضيقة؛ إذ يتم وضع طرق بديلة غير توافقية لحل بعض المشكلات الدولية، في تحايل على الأطر المشروعة المتعددة الأطراف"[56].

وفي حديثه في منتدى فالداي الدولي، في عام 2022، قال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين: "بشكل عام، من غير الواضح من اخترع هذه القواعد، وعلى ماذا تستند هذه القواعد، وما هو داخل هذه القواعد"[57]. بدوره، قال وزير الدفاع الصيني، لي شانغ فو، في كلمته أمام قمة الأمن الآسيوي السنوية "حوار شانغريلا"، في سنغافورة في يونيو 2023، "إن ما يسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد لا يوضح ما هي هذه القواعد ومن الذي وضعها؟"[58].

إذا وضعنا أي اعتبار -على الإطلاق- لتعاليم المفكر السياسي، نيكولو مكيافيلي، فإن "أي نظام سيولد سوف يتشكل بالحظ بقدر ما يتشكل بالإرادة الحرة لصانعي السياسات، فالملامح العريضة للنظام الدولي المستقبلي قد تكون غير واضحة، على الأقل في الوقت الحاضر".

وبينما يشير الاستراتيجيون الغربيون، لآسيا كنقطة ارتكاز للتنافس بين الرؤى القائمة على القواعد والأحكام متعددة الأقطاب، فإن الحرب في غزة أيضاً تحظى باهتمام هائل[59]، وكان دعم الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة للحرب الإسرائيلية على غزة سبباً في تعقيد معركة الروايات إلى حد كبير. فبالنسبة للكثيرين في الجنوب العالمي، فإن الدعم الغربي للحرب، عندما يقترن بإدانة الحرب الروسية على أوكرانيا، يثبت أن الحديث الغربي عن النظام القائم على القواعد مفرغ من مضمونه. فالغرب يجادل بأن هناك فرقاً واضحاً بين الحالتين؛ إذ إنه يعتبر أن "إسرائيل تعرضت لهجوم، وهي في حربها على غزة تمارس حقها في الدفاع عن النفس؛ بينما روسيا تشن حرباً عدوانية"[60]. وفي ظل تصاعد الصراع في الشرق الأوسط، تبرز المواجهة بين القوى الكبرى علي الساحة الدولية، وهناك من يجادل بأن أكثر ما تحرص عليه روسيا والصين، في غمرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هو تشتيت الولايات المتحدة في صراعات أخرى بعيداً عن كل من أوكرانيا وشرق آسيا، وتشويه سمعة الولايات المتحدة باعتبارها "المدافع والمروج الأول للنظام القائم على القواعد" في نظر معظم العالم[61].

بطبيعة الحال، فإن المعايير المزدوجة والاستثناءات هي سمة من سمات السياسة الخارجية للدول وهي سلوك يقوض مفهوم المساءلة لجميع الدول، بغض النظر عن وضعها وأصدقائها في المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن "القواعد" غير المتبلورة للنظام القائم على القواعد، تجعل من السهل على الدولة تقديم معاملة خاصة لدولة أخرى والتغاضي عن انتهاكاتها للقانون الدولي. وتستطيع الولايات المتحدة تبرير موقفها من الحرب الإسرائيلية على غزة بأن القانون الدولي أو النظام القائم على القواعد، كما تفسره الولايات المتحدة، يسمح بتلك الحرب كدفاع عن النفس[62].

ومن الاستعراض السابق، يمكن القول إن هناك العديد من الانقسامات بين الدول الرئيسية حول السمات والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، أبرزها الانقسام بين الغرب من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى. فبينما يؤكد الغرب مبادئ الحكم الديمقراطي، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والعولمة، تؤكد روسيا والصين مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية النزاعات من خلال الآليات التي وافقت عليها الدول، وحصانة الدول ومسؤوليها، وإدانة ازدواجية المعايير؛ وقد ظهر النهج الصيني الروسي تجاه القانون الدولي في صورة إعلان مشترك بين البلدين بشأن تعزيز القانون الدولي[63].

2- الطرح الصيني لمجتمع المصير المشترك:

بينما تتهم الولايات المتحدة وحلفاؤها الصين بتجاهل القانون الدولي ومحاولة صياغة القواعد بما يتناسب مع مصالحها، فإن الصين تركز على ترويج مفهوم "مجتمع المصير المشترك"، الذي يعتمد على الفكر الصيني الكلاسيكي الذي يستحضر الماضي الإمبراطوري عندما انخرطت الصين في علاقات وثيقة مع جيرانها، من خلال تبادل التجارة. ومن وجهة نظر محللين غربيين، تعتمد استراتيجية الرئيس الصيني، شي جين بينغ، للتقارب مع دول الجوار على صفقة غير متماثلة تقوم على: احترام مصالح الصين الأساسية في مقابل تقديم المنح، وتشكيل النظام الإقليمي بشكل فعال، ووضع الصين نفسها في مركز صدارة التجمع الإقليمي، ودفع الولايات المتحدة بحكم الأمر الواقع إلى الهامش، إن لم يكن خارج المنطقة بالكامل. فيما يري محللون آخرون أن قادة الصين يشعرون أنه من الطبيعي أن تهيمن الصين على جوارها المباشر: والمنطق هو أنه عندما يأتي الآخرون إلى آسيا، فيجب عليهم اتباع القواعد التي تضعها الصين مع القوى الأخرى بالمنطقة[64].

تنظر الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى سلوك الصين في بحر الصين الجنوبي باعتباره اختباراً لكيفية قيام الأخيرة بدورها كقوة عظمى متزايدة النفوذ، وما إذا كانت الصين ستصبح صاحبة مصلحة أو منافسة للنظام الدولي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه، تعتقد الصين أنها يجب أن تقود عملية بناء القواعد في بحر الصين الجنوبي، وأن مثل هذا الدور ليس ضرورياً لأمنها القومي فحسب، بل يتناسب مع وضعها العالمي الحالي؛ ونتيجة لهذا فإن النزاعات المتعلقة ببحر الصين الجنوبي تتشابك مع القضية ذات الأهمية المتمثلة في النظام الدولي المتغير[65].

تعتمد استراتيجية الرئيس الصيني، شي جين بينغ، للتقارب مع دول الجوار على صفقة غير متماثلة تقوم على: "احترام مصالح الصين الأساسية في مقابل تقديم المنح، وتشكيل النظام الإقليمي بشكل فعال، ووضع الصين نفسها في مركز صدارة التجمع الإقليمي، ودفع الولايات المتحدة بحكم الأمر الواقع إلى الهامش، إن لم يكن خارج المنطقة بالكامل".

وتجسد سياسة الصين في بحر الصين الجنوبي كيفية محاولتها، كغيرها من القوى العظمى، فرض استثناءات لنفسها من القراءات التقليدية للقانون الدولي، وبما يتناسب مع مصالحها الإقليمية. وفي هذه العملية، تقدم الصين معايير جديدة، كالتفسيرات الجديدة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومفهوم حقوقها التاريخية في بحر الصين الجنوبي. ويعتقد بعض المحللين أن الجهود التي تبذلها الصين لإضفاء الطابع المؤسسي على تفسيراتها الأحادية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تعمل على تقويض سيادة

القانون الدولي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مثيرة للقلق بشأن القدرة على التنبؤ بالعلاقات بين الدول. وتعكس هذه الانتقادات في بعض النواحي الشكاوى المقدمة ضد الولايات المتحدة بسبب الحريات المتصورة التي اتخذتها لنفسها في إطار القانون الدولي لمواصلة الحرب على الإرهاب[66].

وفي ظل هذه الظروف، فإذا كانت الصين راغبة في إطلاق يدها لإعادة تشكيل النظام الدولي، فإن الولايات المتحدة لا تظهر ميلاً يُذكَر إلى الإذعان لرغباتها. وبدا ذلك ضمن ما أعلنه الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، أثناء خطاب في فيتنام، في نوفمبر 2017، وإطلاقه نهجاً جديداً للتعامل مع المسألة الآسيوية، ومنطقة التجارة الحرة في منطقة المحيط الهندي والباسفيك[67]، والذي أيدته إدارة بايدن، فيما بعد، ويقوم على أربعة مبادئ وهي: احترام السيادة والاستقلال، حل النزاعات بالطرق السلمية، التجارة المتبادلة القائمة على الاستثمار المفتوح والاتفاقيات الشفافة والاتصال، والالتزام بالقواعد والأعراف الدولية، بما في ذلك حرية الملاحة والتحليق[68].

تنظر الدوائر الغربية إلى المنافسة الصينية الأمريكية تقليدياً على أنها تقوم عن انتقال القوة؛ إذ تتحدى الصين بشكل متزايد مكانة الولايات المتحدة باعتبارها قوة مهيمنة إقليمية، إن لم تكن عالمية، بما يثير المخاوف من أنها ستفرض نسخة مركزية صينية من النظام على المنطقة. ويميل صناع السياسات والاستراتيجيون في الغرب إلى تأطير المنافسة مع الصين باعتبارها منافسة يكون فيها النظام الدولي على المحك؛ بما يزيد من خطر المنافسة وتحولها إلى صراع في بحر الصين الجنوبي. ويمكن القول، في ظل الصراع القائم، إن النظام الموجود يفترض انفراد دول بعينها بالقيادة وغلبة المعايير المزدوجة؛ بما يخدم مصالح القلة التي ابتكرت القواعد والأحكام. وكلما زاد إصرار الدول الغربية على تأكيد قيادتها للنظام الدولي، كلما زادت التساؤلات والشكوك في أذهان الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، وكلما أصبحت هناك حاجة إلى مساحة مشتركة للحوار البناء أكثر وضوحاً. ففي المعركة من أجل النفوذ، كل الأطراف لها لغتها الخاصة، فتتحدث الولايات المتحدة وحلفاؤها عن "النظام الدولي القائم على القواعد" (RBIO)، بينما تفضل روسيا والصين عالماً "متعدد الأقطاب". وفي محاولة للتوصل إلى تعريف يلقى قبولاً من كل الأطراف، تحدث سوبرامانيام جايشانكار، وزير الخارجية الهندي، عن مقترح بأن يطلق على النظام في صيغته المعدلة "نظام دولي متعدد الأطراف قائم على القواعد"[69].

3- القوى المتوسطة كداعم للنظام القائم على القواعد:

يُستخدم مصطلحا "القوى المتوسطة" و"القوى الإقليمية" لوصف الدول التي تتمتع بنفوذ كبير في نطاق القوى الدولية، سواءً على المستوى المتوسط أم داخل منطقة معينة. ويتنامى الجدال فيما يخص تعريفات أو تصنيفات هذه المصطلحات، مع التركيز من جانب على نهج واحد يخص القدرات العسكرية والاقتصادية، وآخر يركز على القدرة القيادية والتأثير في الساحة الدولية. وتفضل القوى الوسطى تقليدياً التعددية والدبلوماسية المتخصصة، في حين تتمتع القوى الإقليمية بقدرات عسكرية واقتصادية وسياسية عالية لتشكيل أجندتها الأمنية الإقليمية[70].

تؤدي السياسات الداخلية والعلاقات الدولية دوراً حاسماً في تشكيل تأثير هذه القوى إلا أن هناك اتفاقاً على أن القوى المتوسطة تسهم بشكل كبير في دعم النظام القائم على القواعد على الساحة العالمية، ويكمن ذلك في أن القوى الوسطى غالباً ما تعمل كوسطاء وميسرين في النزاعات الدولية. وتسمح لهم قدراتهم الدبلوماسية بالتنقل بين القوى الأكبر، مما يساعد على الحفاظ على توازن دقيق ومنع تصاعد

الصراعات، فضلاً عن تأييدهم القوي لدور المنظمات والمؤسسات الدولية مثل: الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمحكمة الجنائية الدولية؛ إذ يشاركون بنشاط في هذه المنتديات؛ مما يعزز أهمية النهج القائم على القواعد في التعامل مع الحوكمة العالمية. كما تنخرط القوى الوسطى في شراكات اقتصادية واتفاقيات تجارية؛ مما يعزز الترابط الاقتصادي[71].

ويسهم الاعتماد المتبادل بين القوى الكبرى والقوى المتوسطة في الاستقرار العالمي ويوفر الحوافز للدول للالتزام بالقواعد والأعراف الدولية. وفي مواجهة التحديات العالمية، تدعم القوى الوسطى الجهود الرامية إلى معالجة التحديات العالمية مثل: تغير المناخ والتنمية المستدامة. ويعزز التزامها بالاتفاقيات الدولية وحماية البيئة أهمية النهج القائم على القواعد في التصدي للتحديات المشتركة. في المقابل، يقلل محللون من تأثير القوى المتوسطة في النظام القائم على القواعد والاحكام، ويقولون إن أي نظام من المؤسسات والقواعد الدولية لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة من دون دعم أقوى أعضائه[72].

علاوة على ذلك، فإن التحدي لا يكمن فقط في الحفاظ على العناصر الأساسية للنظام القائم، بل وأيضاً في إصلاح المؤسسات، واستنباط مؤسسات جديدة؛ ومن ثم، يلقي هؤلاء بالمسؤولية الأكبر على الولايات المتحدة، الطرف الأقوى في المنظومة الدولية، بأن تعمل على وضع قواعد لمجالات السياسة الناشئة، وتكييف النظام المتعدد الأطراف؛ بحيث يعكس بشكل أفضل الحقائق المتغيرة للقوة العالمية، وليس عالم ما بعد عام 1945؛ إذ تبلورت المؤسسات المركزية للنظام الدولي. ومن ناحية أخرى، لا ينبغي الاستهانة بالتأثير الجماعي للقوى المتوسطة، فعلى سبيل المثال، تمثل اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا وكوريا الجنوبية وأستراليا، أكثر من خُمس الاقتصاد العالمي، ولو عملت هذه البلدان وغيرها معاً في جهد منسق، فإنها قد تنجح في إبطاء تآكل النظام الحالي، وربما تعزيز وتحديث أجزاء منه[73].

في ظل المعايير المزدوجة السائدة، تدعو تناقضات المنظومة العالمية الحالية الدول الأخرى إلى القيام بنفس الشيء والتصدي للقوى الغربية، بدلاً من التركيز على التعاون الدولي. وقد كان رد فعل الجنوب العالمي على الحرب الروسية في أوكرانيا يحمل دلالة خاصة في هذا الخصوص؛ فعندما تغض الدول الغربية الطرف عن الدمار الذي أحدثته حروبها بالشرق الأوسط، فإن الموقف الأخلاقي الذي اتخذته في مواجهة الغزو الروسي لأوكرانيا يبدو كلاماً أجوفاً.

ويشكل صعود تيار ما يسمى بدول "الجنوب العالمي"، ومحاولته الاستفادة من علاقاته الدولية بما يخدم المصالح الخاصة لدوله، ومن حركة عدم الانحياز، ومقاومة نشوب حرب باردة جديدة بين القوى العظمى فرصة أخرى لاستعادة قدر من التوازن في النظام الدولي. فأغلب هذه الدول غير مقتنعة بالخطاب الأمريكي حول "الديمقراطية ضد الاستبداد" و"النظام القائم على القواعد"، فهم يشعرون بالتهديد بشكل خاص من السياسات الأمريكية المتمثلة في فرض عقوبات ثانوية؛ تهدف إلى الحد من علاقاتهم مع منافسي الولايات المتحدة أو إنهائها، فالاستراتيجية الأمريكية الحالية تدفع عن غير قصد الجنوب العالمي نحو الصين وروسيا، وهذا خطأ غير مقصود لا يمكن للولايات المتحدة أن تتحمله[74].

وفي ظل المعايير المزدوجة السائدة، تدعو تناقضات المنظومة العالمية الحالية الدول إلى القيام بنفس الشيء والتصدي للقوى الغربية، بدلاً من التركيز على التعاون الدولي. وقد كان رد فعل الجنوب العالمي

على الحرب الروسية في أوكرانيا يحمل دلالة خاصة في هذا الخصوص. فعندما تغض الدول الغربية الطرف عن الدمار الذي أحدثته حروبها بالشرق الأوسط، فإن الموقف الأخلاقي الذي اتخذته في مواجهة الغزو الروسي لأوكرانيا يبدو كلاماً أجوف. وحتى شركاء الولايات المتحدة في المنطقة، حافظوا على علاقتهم مع روسيا، على الرغم من إدانتهم للغزو، ودون أن يؤثر ذلك في علاقاتهم مع الولايات المتحدة[75]؛ لذلك، تبدو فكرة "النظام الدولي القائم على القواعد" جوفاء على نحو متزايد بالنسبة للعديد من الحكومات والشعوب في الجنوب العالمي[76].

سادساً: الآفاق المستقبلية للنظام الدولي القائم على القواعد والأحكام

تسيطر التساؤلات بشأن آفاق تطور النظام العالمي القائم على القواعد على نقاشات النخب السياسية ودارسي العلاقات الدولية كلما احتدم الصراع بين الأقطاب الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي. ومن بين الاتجاهات الجديدة في هذا الإطار أن القوى الصاعدة سترغب في المشاركة في تطوير القواعد الجديدة، وأنها قادرة على إحداث هذا التغيير.

1- مظاهر وقواعد جديدة للنظام الدولي:

في ظل التطورات المتلاحقة، تجد الولايات المتحدة نفسها في مواجهة تغييرات جوهرية في طريقة تعامل الأصدقاء والحلفاء مع هيمنتها على الشؤون العالمية لعقود طويلة. فهناك من الحلفاء من يسلكون في كثير من الأحيان طريقهم الخاص إذا لم تتماش مصالحهم مع المصالح الأمريكية على الساحة العالمية. فقد تمكنت السعودية وإيران من التغلب على القطيعة التي دامت بينهما عقداً من الزمن بمساعدة الوساطة الصينية. كما قامت الهند، التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لموازنة الصين في منطقة المحيط الهادئ والهندي، بزيادة مشترياتها من الطاقة والأسلحة الروسية منذ بدء الحرب في أوكرانيا. وتتطلع البرازيل والأرجنتين وجنوب إفريقيا ودول "البريكس" الأخرى، على نحو متزايد، إلى الدخول في علاقات تجارية مع بعضها بعضاً بعملات غير مقومة بالدولار الأمريكي. إن الشعور السائد هو أن العالم يتجه نحو منعطف خطر إذ أصبح التطبيق الانتقائي للقانون الدولي هو القاعدة. والنتيجة هي: أزمة مصداقية وتآكل الثقة في المؤسسات الدولية؛ بما يعرض النظام العالمي القائم على القواعد للخطر[77].

> **إن الشعور السائد هو أن العالم يتجه نحو منعطف خطير حيث أصبح التطبيق الانتقائي للقانون الدولي هو القاعدة. والنتيجة هي: أزمة مصداقية وتآكل الثقة في المؤسسات الدولية، بما يعرض النظام العالمي القائم على القواعد للخطر.**

قال المفكر الإيطالي، أنطونيو غرامشي، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، "إن العالم القديم يحتضر، والعالم الجديد يناضل من أجل أن يولد". وفي ظل التشاؤم السائد حالياً، يميل فريق من الليبراليين إلى الاعتقاد بأن المرحلة الراهنة ينطبق عليها ما قاله غرامشي[78]. وهنا تجب الإشارة إلى أن التوقع بظهور نظام عالمي جديد لا يُعد أمراً مفاجئاً، فوفق الباحث، أندرو لاثام: "يتحرك النظام القائم على القواعد ببساطة خلال دورة حياة طبيعية. فقد وُلد كنظام عالمي حقيقي أعقاب الحرب الباردة، ثم ازدهر باعتباره نظاماً دولياً ليبرالياً بشكل لا لبس فيه خلال مرحلة القطبية الأحادية التي تلت ذلك؛ إذ أنه في غياب أي منافسين، طغت المعايير والمثل الليبرالية، التي تبناها المنتصرون في الحرب الباردة، ونشطت مؤسسات الحكم العالمي بشكل لم يسبق له مثيل؛ الأمر الذي منحها التماسك والحيوية التي كانت تفتقر إليها خلال عصر التنافس السوفيتي-الأمريكي"[79].

وقد تنامت ظاهرة تجاهل النظام الدولي القائم على القواعد كوسيلة للحكم على سلوك الدول في العقدين الأخيرين؛ نتيجةً لتنامي الشعور بأنه يشكل عقبة أمام محاولات الاتفاق على أحكام القانون الدولي باعتباره نظاماً عالمياً يحكم جميع الدول. فالدول رغم تباين مواقفها؛ نادراً ما تهدد عالمية القانون الدولي. ومع ذلك، هناك في الوقت الحاضر العديد من الانقسامات الرئيسية بين الدول حول السمات والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، من أبرزها تلك الانقسامات بين الغرب من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى. ولقد أسهمت السياسات والحملات العسكرية الغربية، على مدى الأعوام العشرين الماضية، تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب" ثم انتشار نطاق تدابير "الدفاع عن النفس" التي تتخذها الدولة لملاحقة أي أشخاص أو جماعات فيما اعتبرته تلك الدول مبرراً لتبني تصنيف "التهديد الإرهابي" الذي تم تعريفه بشكل فضفاض ولكنه مطبق على نطاق واسع[80].

2- مفهوم جديد للقوة

هناك حاجة لنظرة أخرى لمفهوم القوة ضمن إطار النظام الدولي؛ فقد أدى ظهور الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الأكبر، والأقل تضرراً بعد الحرب العالمية الثانية؛ بأن يكون لها السبق في ريادة المنظومة الدولية، عند إنشاء منظمة الأمم المتحدة ومؤسسات "بريتون وودز"، ووفق المفكر ووزير الخارجية الأمريكية الأسبق، هنري كيسنجر، فإن "كل قوة مهيمنة تشكل النظام الدولي برمته وفقاً لقيمها الخاصة"[81]، وتطبيقاً لهذا المبدأ تحقق القوى العظمى أهدافها -في كثير من الأحيان- أكثر من القوى الصغيرة، حتى في إطار عملية صنع القرار بالإجماع. وعلى سبيل المثال، تعمل منظمة التجارة العالمية بتوافق الآراء، ولكن خلف الكواليس تضع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جداول الأعمال، ويهيمنان على الأمانات العامة، كما أنهما يهددان أو ينشئان بالفعل منتديات جديدة، خارج المنظمة، للحصول على النتائج المفضلة لديهما[82].

> "كل قوة مهيمنة تشكل النظام الدولي برمته وفقاً لقيمها الخاصة"
>
> **هنري كيسنجر**

مع ذلك، قد يكون من التبسيط أن يتم النظر إلى القواعد والأحكام، المذكورة ضمن مصطلح النظام الدولي القائم على القواعد والأحكام، باعتبارها مجرد انعكاس لمصالح القوى العظمى وتسلسلاتها الهرمية؛ إذ تحتاج تلك القواعد إلى الموافقة والشرعية، وذلك في حال أُريد لها أن تكون دائمة. كما أن تحولات القوة وحدها ليست قادرة على تغيير القانون الدولي، فيمكن لمجموعات الدول ذات التفكير المتماثل، والتي تسعى إلى قواعد أكثر إنسانية وفعالية وتماسك، أن تحقق الإصلاح أيضاً. وقد قاد "أصحاب المشروعات النموذجية" من ذوي القوة المتوسطة، مثل: كندا وأستراليا، جهود حظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية- كما كان ظهور مبدأ ستيمسون، الذي ينص على أنه "لا يمكن الاستيلاء على أي أرض بشكل مشروع باستخدام القوة"، مثالاً مبكراً على ذلك[83].

ومن المحتم أن يؤدي صعود قوى آسيوية جديدة مثل: الصين والهند إلى فرض ضغوط لتغيير بعض القواعد في النظام الدولي وتفسيرها، فلدى الصين، على سبيل المثال، وجهة نظر مختلفة عن الولايات المتحدة بشأن شرعية قيام الدول الأجنبية بأنشطة استخباراتية عسكرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة ساحلية[84]. ومع ذلك، فمن المرجح أن تسعى الدول الصاعدة لإحداث تغييرات حول الهوامش بدلًا من وضع قواعد أنظمة جديدة تماماً. ويرجع هذا جزئياً إلى أن أياً من القوى الجديدة لن تتمتع بالهيمنة

غير المسبوقة التي امتلكتها الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب الباردة[85]، ويرجع ذلك أيضاً إلى أن القواعد التي تم وضعها منذ عام 1945 كانت تميل إلى الحصول على دعم واسع النطاق بين الدول، فالصين ذاتها، على سبيل المثال، مؤيدة قوية لمعيار السلامة الإقليمية.

ويرى جون إكينبري، أن "انتقال السلطة اليوم لا يؤدي إلى صراع أساسي حول المبادئ العميقة للنظام، حتى عندما تتوزع السلطة ويُنشر الصراع السلطة بعيداً عن الغرب". إن الصين وغيرها من الدول النامية غير الغربية تنهض داخل بلادها بدلاً من أن تسعى إلى العمل حول القواعد والمؤسسات على مدار الستين عاماً الماضية"[86]. فلا توجد علامة على رغبتهم في اختراع نظامٍ جديدٍ تماماً أو مجموعةٍ جديدةٍ من القواعد، رغم انحسار القواعد الاقتصادية والجيوسياسية التي قامت عليها البنية الفوقية المؤسسية لمنظومة النظام العالمي الليبرالي. فالنظام القديم لا يمكن القول بنهايته أو التخلص منه، حتى لو كان النظام الجديد لا يزال يكافح من أجل أن يولد. وهناك من يقول إنه من السابق لأوانه تحديد موعد ولادة نظام جديد أو مُحسن. ويرى منظرون أنه لم تتجسد الأسس الجيوسياسية والاقتصادية الجديدة بشكل كامل بعد، وإذا وضعنا أي اعتبار –على الإطلاق– لتعاليم المفكر السياسي، نيكولو مكيافيلي، فإن "أي نظام سيولد سوف يتشكل بالحظ بقدر ما يتشكل بالإرادة الحرة لصانعي السياسات، فالملامح العريضة للنظام الدولي المستقبلي قد تكون غير واضحة، على الأقل في الوقت الحاضر.

المراجع:

1- انظر:

- Dang Cam Tu, **"Perspectives: Greater Role for Smaller States in the Rules-Based Order"**, (Asialink, University of Millburn, Feb. 25, 2021), https://bit.ly/49S2MhX, accessed on 30 March 2024.

- Parley Policy Cable, **The Rules-Based International Order Explained**, (No. 29, May 3, 2023), https://bit.ly/440jr1l, accessed on 15 April 2024.

2- Christian On Wed, **Rules-Based Order (RBO) and International Law**, (The Association of Accredited Public Policy Advocates to the European Union, Dec. 13, 2023), https://bit.ly/3xJ2Dj8, accessed on 6 Jan 2024.

3- Stewart Patrick, **Rules of Order: Assessing the State of Global Governance**, (Carnegie Endowment for International Peace, Sept. 12, 2023, https://bit.ly/49wLDKt, accessed on 6 Jan 2024.

4- Stewart Patrick, **Op.Cit.**

5- **Ibid.**

6- Dang Cam Tu, **Op.Cit.**

7- Mohamed A. El-Erian, **The Growing Risk of Global Disorder**, (Project Syndicate, Dec 14, 2023), https://bit.ly/4avWcyL, accessed on 15 April 2024.

8- **Ibid.**

9- Dang Cam Tu, **Op.Cit**.

10- Pádraig Murphy, **The Rules-Based Multilateral Order: A Rethink is Needed**, (The Institute of International & European Affairs, Mar. 2, 2020). https://bit.ly/3UsgzHz, accessed on 30 March 2024.

11- Lloyd J. Austin (Secretary of Defense, USA), **A Time for American Leadership: Remarks**, (The Reagan National Defense Forum, Dec. 2, 2023, Simi Valley, California). https://bit.ly/4aTIjKf, accessed on 16 Jan. 2024.

12- Joseph R. Biden Jr., **How the US is Willing to Help Ukraine?**, (New York Times International Edition, 2 June 2022), https://bit.ly/446qHJ1, accessed on 30 Mar 2024.

13- **انظر:**

- Walt S., **China Wants a Rules Based International Order, Too**, (Foreign Policy, 31 March 2021), https://bit.ly/3xBJDDh, accessed on 30 Mar. 2024.
- Tuygan A., **The Rules-based International Order**, (Diplomatic Opinion, 10 May 2021), https://bit.ly/4aVWzSK, accessed on 30 March 2024.

14- **Ibid**.

15- Spencer Ackerman, **Gaza Shows the Difference Between International Law and the Rules-Based International Order**, (The Nation Magazine, Nov. 17, 2023), https://bit.ly/4axOMuR, accessed on 6 Jan. 2024.

16- **Ibid**.

17- Malcolm Shaw, **International law**, (Britannica, Mar. 24, 2024), https://bit.ly/3JjVpov, accessed on 6 Jan 2024.

18- **Ibid**.

19- جون إكينبري: باحث بارز في العلاقات الدولية، ويعمل حالياً أستاذاً بكلية ألبرت جي ميلبانك للسياسة والشؤون الدولية في جامعة برينستون وهو معروف بمساهماته في نظريات التعاون الدولي، وخاصة عمله حول مفهوم «الهيمنة الليبرالية».

20- Gideon Rachman, **Is There Such A Thing As A Rules-Based International Order?,** (The Financial Times, 20 April 2023), https://shorturl.at/uCFUV, accessed on 6 Jan 2024.

21- **Ibid.**

22- **Ibid.**

23- Stefan Talmon, **Rules-based order v. international law?, (German Practice in International Law GPIL**, 20 Jan 2019), https://shorturl.at/cxHO7, accessed on 6 Jan 2024.

24- Antony J.Blinken (U.S. Secretary of State), **The Administration's Approach to the People's Republic of China**, (Speech at the George Washington University, Washington D.C., May 26, 2022), https://shorturl.at/ctCFK, accessed on 15 April 2024.

25- Daniel Twining, **The Liberal International Order Cannot Survive the Absence of American Power**, (The German Marshall Fund of the United States). https://shorturl.at/aoK23, accessed on 15 April 2024.

26- **Ibid**.

27- **انظر:**

- Council on Foreign Relations, **The Case for a Rules-Based Order in International Affairs**, https://shorturl.at/cuJX0, accessed on 15 April 2024.
- Cambridge University**, Relations Nationalism and International Law: The Role of National Identity in Shaping International Norms**, https://shorturl.at/iLY68, accessed on 15 April 2024.

- The UN, **The Importance of International Law in Maintaining Global Order**, https://shorturl.at/psEMZ, accessed on 15 April 2024.

28- Stewart Patrick, **Op.Cit**.

29- **Ibid**.

30- Daniel Twining, **Op.Cit.**

31- A. Jain, Chapter 1: The Current Rules-Based International System and Its Benefits, (JSTOR, Jan. 1, 2019), https://rb.gy/7s8i52, pp. 10-15, accessed on April 15, 2024.

32- Hillary Clinton (US Secretary of State), Foreign Policy Address At The Council On Foreign Relations, (Speech to the Council on Foreign Relations, Washington, July 15, 2009), https://shorturl.at/bjntS, accessed on April 15, 2024.

33- R. K Betts, **Systems for Peace or Causes of War? Collective Security, Arms Control, and the New Europe**, (International Security, 17(1)), pp 5-43.

34- Andrew Latham, **Towards a New Us-Led, Rules-Based World Order**, (The Hill, June 10, 2021), https://shorturl.at/efhyS, accessed on April 12, 2024.

35- **Ibid.**

36- Christian On Wed, **Op.Cit**.

37- **Ibid.**

38- **Ibid.**

39- The White House, **The Jerusalem U.S.-Israel Strategic Partnership Joint Declaration**, (Briefing Room, Statements and Releases, July 14, 2022), https://rb.gy/yl0jxd, accessed on April 15, 2024.

40- Christian On Wed, **Op.Cit**.

41- Antony J.Blinken (U.S. Secretary of State), **Op.Cit**.

42- Mohamed A. El-Erian, **Op.Cit**.

43- Jakub Grygiel, **Ukraine War Shows the ‘Rules-Based International Order Is a Myth, there are No Global Threats or Standards, Only Regional Equilibria Requiring Constant Maintenance,** (Wall Street Journal, March 28, 2022), https://shorturl.at/nDLO3, accessed on April 15, 2024.

44- **Ibid.**

45- انظر:

- Katherine Vorderbruggen, **A Rules-Based System?,** (Compliance and Obligation in International Law, Oct. 9 2018), https://shorturl.at/knrs2, accessed on Feb. 20, 2024,

- Stewart Patrick, **Op.Cit**.

46- ثوقيديدس: مؤرخ إغريقي (395-460 ق.م)، وهو صاحب كتاب «تاريخ الحرب البيلوبونيسية»، وأول من اهتم بدور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في العلاقات الدولية، ويعتبره مجتمع العلوم السياسية أباً لمجال العلاقات الدولية، لما كتبه من تشريح للعلاقات بين أثينا وإسبرطة أثناء حربهما، وملامح فلسفته الواقعية في الصراعات بين القوى والدول، والتي تُعد نواة للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

47- G. Hardin, **The Cybernetics of Competition: A Biologist’s View of Society**, (Perspectives in Biology and Medicine,7(3), 1963), pp 58-84.

48- جاريت جيمس هاردين: هو عالم أمريكي من علماء البيئة والأحياء الدقيقة ركز حياته المهنية على مسألة النمو السكاني البشري

وآثاره، ومن أهم إسهاماته، مقالته التي نشرها في عام 1968 بعنوان «مأساة العموم»، والتي استكشفت الصراع بين المصالح الفردية والصالح العام.

49- G. Hardin, **Op.Cit.**, pp 58-84.

50- **Ibid**.

51- Pádraig Murphy, **Op.Cit.**

52- **Ibid**.

53- Ronald C. Monticone, **The Changing Balance of Power**, (JSTOR, Nuova Serie, Vol. 75, No. 4 (300), Oct.-Dec. 2008), pp. 498-514.

54- Stewart Partick, **Op.Cit**.

55- **Ibid.**

56- **Ibid.**

57- Alla Levchenko, **Rules-Based International Order: Dos and Don’ts of Liberal Manners**, (The Russian International Affairs Council (RIAC), July 12, 2023), https://shorturl.at/qBL57, accessed on April 15, 2024.

58- Chen Lin and Kanupriya Kapoor, **China Says Clash with US Would Be Unbearable Disaster**, (Reuters, June 4, 2023), https://shorturl.at/nxNPX, accessed on April 13, 2024.

59- Gideon Rachman, **A ‘Multipolar’ World Defies the ‘Rules-Based’ Order**, (The Financial Times, Jan.17, 2024), https://shorturl.at/kvMTY, accessed on Feb. 18, 2024.

60- **Ibid**.

61- Anatol Lieven, “Events, dear boy”: Lessons for US Primacy from the Gaza War, (Responsible Statecraft, Nov. 15, 2023), https://rb.gy/1xnr1i, accessed on Feb. 18, 2024.

62- John Dugard, **The Choice Before Us: International Law or A Rules-Based International Order?,** (Cambridge University Press, 21 Feb. 2023), https://shorturl.at/vGMZ8, accessed on Feb. 22, 2024.

63- Christian On Wed, **Op.Cit.**

64- International Crisis Group, **Competing Visions of International Order in the South China Sea**, (JSTOR, Nov. 29, 2021), https://shorturl.at/iIJR6, accessed on 13 Jan 2024.

65- **Ibid**.

66- **Ibid.**

67- Diplomatic Reception Room, **Remarks by President Trump on His Trip to Asia**, (The White House, Nov. 15, 2017), https://shorturl.at/BEHMP, accessed on 14 Jan 2024.

68- أظهرت الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، التي تم إطلاقها في 11 فبراير 2022، أن الإدارة الأمريكية تعمل بشكل تعاوني مع الحلفاء والشركاء لبناء المنطقة لكي تكون «حرة ومفتوحة ومتصلة وآمنة ومزدهرة»، ويمكن مطالعة الاستراتيجية عبر الرابط التالي:

- The White House, Indo-Pacific Strategy of the United States, Feb. 2022, https://shorturl.at/oxCEP, accessed on 14 Jan 2024.

69- Gideon Rachman, **A ‘Multipolar’ World Defies The ‘Rules-Based’ Order**, Op.Cit.

70- Şuhnaz Yilmaz, **Middle Powers and Regional Powers**, (Oxford Bibliographies, May 17, 2019) https://shorturl.at/fkpGJ. accessed on 14 Jan 2024.

71- Dang Cam Tu, **Op.Cit**.

72- Steven Bernstein, **The Absence of Great Power Responsibility in Global Environmental Politics, (**European Journal of International Relations, Vol. 26, Issue 1, July 5, 2019), https://shorturl.at/uzI05, accessed on 12 April 2024.

73- Roland Paris, **Can Middle Powers Save the Liberal World Order?**, (US and the Americas Program, Chatham House Think Tank, June 2019), https://shorturl.at/EIRV7, accessed on 11 April 2024.

74- Sarang Shidore, **Winning the Majority: A New U.S. Bargain with the Global South**, (The Quincy Institute for Responsible Statecraft, QI Briefs 33, Aug. 2023), https://shorturl.at/ntCX8, accessed on 11 April 2024.

75- Assal Rad, **The US and Its Faux Rules-Based Order**, (The Quincy Institute for Responsible Statecraft, July 12, 2023), https://rb.gy/vcx5rm, accessed on 11 April 2024.

76- Alex Thurston, **Africans See Hypocrisy in US Policy on Israel in Gaza**, (The Quincy Institute for Responsible Statecraft, Nov. 13, 2023). https://rb.gy/s75icl, accessed on 11 April 2024.

77- Agnes Callamard and Udo Jude Ilo, **World Leaders' Responses To Conflict Imperil The Rules-Based World Order**, (Aljazeera, 15 Feb 2024), https://shorturl.at/hjEUW, Last seen online Feb. 22, 2024.

78- Andrew Latham, **The Rules-Based International Order is Ending. What Will Replace It?**, (The Hill, Nov. 12, 2022), https://shorturl.at/ijv13, accessed on Jan. 15, 2024.

79- **Ibid**.

80- Agnès Callamard**, Gaza and the End of the Rules-Based Order,** (Foreign Affairs, Feb. 15, 2024), https://t.ly/Wn4l, accessed on Feb. 18, 2024.

81- انظر:

82- **Ibid**.

83- Joseph O Mahoney, **Rule Tensions and The Dynamics of Institutional Change: From 'To The Victor Go the Spoils' to The Stimson Doctrine**', (European Journal of International Relations, Vol. 20(3) pp 834-857, 2014.

84- Stuart Kaye, **Freedom of Navigation, Surveillance and Security: Legal Issues Surrounding the Collection of Intelligence from Beyond Littoral**, (Australian Year Book of International Law, Vol.24. 2005), pp 93-105.

85- Greg Raymond and others, **Op.Cit**.

86- G. John Ikenberry, **The Future of Liberal World Order**, (Cambridge University Press, Japanese Journal of Political Science, 16 (3), 2015), pp 450-455.

دراسات **المستقبل**

سلسلة دراسات أكاديمية، غير دورية، تصدر عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة" في أبوظبي، تتناول الاتجاهات والتحولات الرئيسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والأمنية، والتحولات في الظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في إعادة تشكيل مستقبل الشرق الأوسط والعالم أجمع.

ويركز كل عدد، من سلسلة "دراسات المستقبل"، على دراسة قضية واحدة، تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي، تتسم بالتعقيد وتعدد وتشابك الأبعاد، بما يجعل منها موضعاً للجدل العام؛ ولما يمكن أن يكون لها من آثار ومآلات جوهرية على المديين المتوسط والبعيد في المجال محل الاهتمام.






ISSN: 2616-583X
6 291100 753758